

دور الإنعقاد السادس

قانون تنظيم الاتصالات والبريد

لسنة ٢٠١٨

قانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٨

عملاً بأحكام دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥، أجاز المجلس الوطني

ووقع رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:-

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

إسم القانون وبدء العمل به

١ - يسمى هذا القانون، " قانون تنظيم الاتصالات والبريد لسنة ٢٠١٨ " ، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

إلغاء واستثناء

٢ - يلغى قانون البريد والبرق لسنة ١٩١٠ وقانون الاتصالات لسنة ٢٠٠١ ، على أن اللوائح والقواعد والأوامر والإجراءات التي أتخذت بموجب أحكامها سارية إلى أن تُلغى أو تعدل وفقاً لأحكام هذا القانون.

تفسير

٣ - في هذا القانون، ما لم يقتض السياق معنى آخر:-

"الاتصالات" يقصد بها إرسال وإستقبال الإشارات أو الأصوات أو الصور أو البيانات بالوسائل السلكية واللاسلكية، ويشمل ذلك تقانة المعلومات ، ووسائل الترددات للبحث الإذاعي المسموع والمرئي،

"أجهزة الاتصالات" يقصد بها أي تجهيزات ترسل أو أي أجهزة أو معدات أو مواد أخرى أو كل ما يستخدم أو يمكن أن يستخدم للاتصالات أو لأي عملية مرتبطة بالاتصالات،

<p>يقصد بها التجهيزات اللازمة لإرسال الصوت أو الصورة أو كليهما أو البيانات بقصد الإستقبال المتزامن من قبل الجمهور،</p>	<p>"أجهزة البث"</p>
<p>يقصد بها الأسماء المسجلة التي تستخدم على الانترنت لتعريف جهة معينة والدلالة على تصنيفها أو إنتمائها الجغرافي،</p>	<p>"اسماء النطاقات"</p>
<p>يقصد به أمين عام صندوق الخدمة الشاملة المنشأ بموجب أحكام المادة ٥٢ (١) والمعين بموجب احكام المادة ٦١،</p>	<p>"الأمين العام"</p>
<p>يقصد به إرسال الصوت أو الصورة أو كليهما معاً أو البيانات بقصد الاستقبال المتزامن لها من قبل الجمهور،</p>	<p>"البث"</p>
<p>يقصد به نظام نقل وتوزيع البعثات أو المواد أو الخدمات من موقع معين ، وتسليمها إلى شخص في موقع معين،</p>	<p>"البريد"</p>
<p>يقصد بها الرسائل والبطاقات البريدية والمطبوعات ورسائل المكفوفين والرزم والطرود البريدية حسب الأوزان التي تحددها اللوائح والحوالات البريدية وغيرها مما يمكن نقله وتوزيعه عن طريق البريد وفقاً لما يحدده جهاز تنظيم الاتصالات والبريد المنشأ بموجب أحكام المادة ٥ (١)،</p>	<p>"البعثات البريدية"</p>
<p>يقصد به الرخصة الصادرة من جهاز تنظيم الاتصالات والبريد المنشأ بموجب أحكام المادة ٥ (١) لممارسة أى من أنشطة أو خدمات الاتصالات أو الخدمات البريدية،</p>	<p>"الترخيص"</p>
<p>يقصد بها الذبذبات الكهرومغناطيسية التي تستخدم في أجهزة الاتصالات والبث،</p>	<p>"الترددات"</p>

المجلس الوطني

تشريع

يقصد به النظام الذى يضعه جهاز تنظيم الإتصالات والبريد المنشأ بموجب أحكام المادة ٥ (١) لمجموعة مكونة من الأعداد الطبيعية أو الرموز أو الحروف أو الإرشادات التي تستخدم للربط المتبادل بين الشبكات المختلفة ولتعريف المستخدمين،	" الترقيم "
يقصد به تشارك مختلف مستويات البنى التحتية لشبكة إتصالات ومواردها بين مشغلين أو أكثر،	"تشارك البنى التحتية"
يقصد بها برامج لتقديم خدمات أو تنفيذ مهام عبر الانترنت من خلال شبكات الإتصالات،	" التطبيقات "
يقصد به جهاز تنظيم الإتصالات والبريد المنشأ بموجب أحكام المادة ٥ (١)،	" الجهاز "
يقصد بها عرض نطاقات ترددات معينة ومخصصة لأداء مهام تراسل محددة،	" الحزم الترددية "
يقصد به المدى الترددى المخصص لسعة محددة للموجات الكهرومغناطيسية،	" الحيز الترددى "
يقصد بها إتاحة خدمات الإتصالات فى المناطق النائية أو لتجسير الفجوة الرقمية،	"خدمات الإتصالات الشاملة"
يقصد بها إرسال البعثات البريدية وإستقبالها وتخليصها وفرزها وتوزيعها وتسليمها وإصدار وتسويق الطوابع البريدية وغيرها من وسائل تخليص البعثات البريدية والخدمات المالية البريدية وأى خدمات أخرى يقرها الجهاز،	"الخدمات البريدية "
يقصد بها خدمة الرسائل العادية ورسائل المكوفين حسب الأوزان التي تحددها اللوائح وأى خدمات بريدية أخرى يحددها الجهاز،	"الخدمات البريدية الشاملة"

المجلس الوطني

تشريع

- " الخدمة الشاملة " : يقصد بها خدمات الإتصالات الشاملة أو الخدمات البريدية الشاملة،
- "الربط البيئي" يقصد به ربط شبكتين للإتصالات والمعلومات مرخص لهما لتمكين مستخدمي أي منهما من الاتصال مع مستخدمي الشبكة الأخرى،
- " شبكة الإتصالات " يقصد بها منظومة الأجهزة والمعدات والوسائل التي يتم من خلالها تمرير ونقل خدمات وتطبيقات الإتصالات،
- "شبكة الإتصالات الخاصة " يقصد بها شبكة الإتصالات التي تقدم خدمة لشخص محدد أو لمجموعة محددة من الأشخاص،
- " شبكة الإتصالات العامة " يقصد بها شبكة الإتصالات التي تقدم خدمة عامة للجمهور،
- "الصندوق" يقصد به صندوق الخدمة الشاملة المنشأ بموجب أحكام المادة ٥٢ (١)،
- "الطابع البريدي" يقصد به علامة مميزة أو ملصق مطبوع محدد القيمة سلفاً يتم إعداده لغرض تخليص البعثات البريدية أو لإستعمال هواة جمع طوابع البريد،
- " الطيف الترددي " يقصد به الترددات التي تستخدم في مجال الإتصالات والبيث ويحوى حزم لتقديم خدمات مختلفة،
- "العرض المرجعي" يقصد به وثيقة أو نموذج اتفاقية تحتوى على الشروط التي بموجبها يوفر مشغل شبكة الإتصالات العامة النفاذ لخدمات أو تطبيقات الإتصالات المعينة،
- "العناوين البريدية " يقصد بها النظام الذي يضعه الجهاز المكون من مجموعة الأعداد الطبيعية أو الرموز أو الحروف أو الإرشادات التي

المجلس الوطني

تشريع

- تخصص للمواقع السكنية أو الخدمية لتمكن من التواصل
البريدي وغير البريدي،
"المجلس"
يقصد به مجلس إدارة الجهاز المنشأ بموجب أحكام
المادة ٨ (١)،
"مجلس الأمناء"
يقصد به مجلس أمناء الصندوق المنشأ بموجب أحكام
المادة ٥٥ (١)،
"محطة بث"
يقصد بها الجهاز أو الأجهزة والمعدات والملحقات التي
تؤدي مهام البث،
"المحطة اللاسلكية"
يقصد بها أي جهاز إرسال أو استقبال أو مجموعة من
أجهزة الإرسال أو الاستقبال وتوابعها اللازمة للاتصالات
اللاسلكية،
"المدير العام"
يقصد به مدير عام الجهاز المعين بموجب أحكام المادة
١٤ (١)،
"المرخص له"
يقصد به الشخص الحاصل على ترخيص مكتوب صادر من
الجهاز وفقاً لأحكام هذا القانون،
"المستخدم"
يقصد به الشخص الذي يستخدم أو يستفيد من خدمات
الاتصالات أو البريد،
"المشغل"
يقصد به أي شخص يقوم بإدارة أو تشغيل أجهزة أو شبكات
اتصالات عامة أو خاصة،
"المشغل البريدي الخاص"
يقصد به المرخص له بتقديم خدمات بريدية محددة،
"المشغل البريدي العمومي"
يقصد به المرخص له بتقديم الخدمة البريدية الشاملة
والخدمات البريدية الأخرى،
"الوزير"
يقصد به وزير المالية والتخطيط الإقتصادي،
"الوزير المختص"
يقصد به وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

توفيق الأوضاع

٤- يجب على كل مرخص له توفيق أوضاعه وفقاً لأحكام هذا القانون خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ نفاذه، وعلي الجهاز مراعاة اتفاقيات الترخيص المبرمة مع المرخص لهم وتعويضهم في حالة حدوث أي ضرر جراء توفيق الأوضاع خلال هذه المدة.

الفصل الثاني

الجهـاز

إنشاء الجهاز ومقره والإشراف عليه

- ٥ - (١) ينشأ جهاز يسمى ، "جهاز تنظيم الإتصالات والبريد" ، وتكون له شخصية اعتبارية ، وخاتم عام والحق في التقاضي باسمه.
- (٢) يكون المقر الرئيسي للجهاز في العاصمة القومية، ويجوز له إنشاء فروع في الولايات.
- (٣) يخضع الجهاز لإشراف الوزير المختص.

أغراض الجهاز

٦ - يكون للجهاز الأغراض الآتية:-

- (أ) تنظيم وتطوير الإتصالات والبريد لمواكبة التطور في المجالين،
- (ب) تشجيع وحماية الإستثمار في مجال خدمات وتطبيقات الإتصالات والبريد وتنظيم التنافس الحر وتوفير البيئة المناسبة لنمو القطاع وإعتباره شأناً قومياً إستراتيجياً،
- (ج) تأمين إتاحة الربط البيني والتشغيل المتبادل فيما بين الشبكات المرخص بها،
- (د) تنمية القدرات البشرية ورفع الوعي وتعزيز الثقة في مجال الإتصالات والبريد،

(هـ) تعزيز دور السودان في مجال الإتصالات والبريد على الصعيدين الإقليمي والدولي،

(و) العمل على وصول خدمات الإتصالات والبريد إلى جميع مناطق التوسع العمراني والنشاط الإقتصادي والمناطق الحضرية والريفية والناحية في كل أرجاء السودان وكذلك إلى العالم الخارجي.

(ز) ضمان الإستخدام الأمثل للطيف الترددي والترقيم والعناوين البريدية وأي مصادر نادرة أخرى ذات صلة وتحقيق الحد الأقصى لإستغلالها،

(ح) ضمان الإلتزام بأحكام الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي يصادق عليها السودان والمتعلقة بالإتصالات أو البريد،

(ط) ضمان تأمين المخارج العالمية والكوابل البحرية،

(ي) حماية الأمن القومي والمصالح العليا للسودان في مجال الإتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات.

إختصاصات الجهاز وسلطاته

٧ - (١) تكون للجهاز الإختصاصات والسلطات اللازمة لتحقيق أغراضه المنصوص

عليها في المادة ٦ ،

(٢) مع عدم الإخلال بعموم ما تقدم، تكون للجهاز الإختصاصات والسلطات الآتية:-

(أ) حماية إلتزامات الدولة ومتطلباتها في مجال الأمن والدفاع الوطني

والسياسات القومية والإقليمية والدولية بالتنسيق مع السلطات المختصة

والمرخص لهم،

(ب) وضع موجّهات وخطط وبرامج ونظم تقديم خدمات الإتصالات والبريد

على المستوى القومي، وذلك مع مراعاة التنمية المتوازنة وخدمة الأهداف

القومية والاجتماعية وتنفيذ سياسات الدولة المتعلقة بالإتصالات والبريد،

(ج) وضع نظم تخطيط وإدارة وتخصيص وترخيص ومراقبة إستخدام الطيف الترددي وتشغيل وإستخدام الأجهزة اللاسلكية ومحطات البث مع مراعاة الجوانب الأمنية المتعلقة بها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة،

(د) تحديد المواصفات للنظم والأجهزة والمواد المستخدمة في مجال خدمات الإتصالات والبريد وإرساء أساليب القياس والمطابقة والمراقبة اللازمة لها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة،

(هـ) وضع خطة الترقيم الوطنية وتنظيمها وإدارتها،

(و) وضع نظام العناوين البريدية وتنظيمه وإدارته.

(ز) ضمان وصول خدمات الإتصالات والبريد إلى جميع مناطق التوسع العمراني

والنشاط الإقتصادي والمناطق الحضرية والريفية والنائية بأسعار ميسرة وتقنيات

مواكبة وجودة عالية،

(ح) ضمان حماية البريد وسريته،

(ط) ضمان التنظيم والإستفادة من البيانات الناتجة عن حركة إتصالات

المشتركين وفقاً لما تحدده اللوائح ،

(ي) ضمان الإلتزام بالشفافية والعدالة بين المرخص لهم.

(ك) إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من السلوك غير التنافسي للمرخص لهم وفقاً لما

تحدده اللوائح،

(ل) توقيع جزاء مالي وفق ما تحدده اللوائح في حالة مخالفة المرخص له لأحكام هذا

القانون.

(م) تنظيم أسماء النطاقات في السودان ووضع النظم الخاصة بإستخدامات الإنترنت

وتطبيقاته وحماية سرية المعلومات والحد من الإستخدامات المنافية للمعتقدات والقيم

والأخلاق والموروثات،



- (ن) التنسيق مع الجهات المختصة فيما يتعلق بإستيراد وتجميع وتصنيع أجهزة ومعدات و مواد ونظم الاتصالات ومنح وإعتماد الموافقات النوعية لتلك الأجهزة والمعدات والمواد،
- (س) إنشاء المراكز والوحدات اللازمة لتحقيق أغراضه،
- (ع) تمثيل الدولة في المحافل الإقليمية والدولية الخاصة بالاتصالات والبريد،
- (ف) التفتيش والقياس الفني والمراقبة والضبط والإشراف على كافة أنشطة الاتصالات وخدمات البريد وفقاً للأسس والمعايير التي تحددها اللوائح،
- (ض) إصدار الضوابط والموجهات لضمان المعايير البيئية والصحية في كل ما يتعلق بالاتصالات والبريد بما في ذلك النفايات الإلكترونية والإشعاعات الكهرومغناطيسية ، وإنبعاثات الغازات الضارة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة،
- (ق) إجازة التصاميم والمواصفات الخاصة بطوابع البريد والموافقة على إصدارها،
- (ر) تملك العقارات والمنقولات والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون،
- (ش) إبرام العقود والاتفاقيات ذات الصلة باختصاصاته وسلطاته وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك،
- (ت) استخدام من يرى ضرورة استخدامهم من العاملين لتمكينه من الإضطلاع بمهامه، وذلك وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة.

الفصل الثالث

إدارة الجهاز

إنشاء المجلس وتشكيله ودورته ومكافاته

- ٨ - (١) ينشأ مجلس لإدارة الجهاز يباشر الإختصاصات والسلطات التي تمكنه من تحقيق أغراضه.
- (٢) يشكل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية من الوزير المختص من رئيس غير متفرغ وعشرة أعضاء، من الجهات ذات الصلة والاختصاص، ومن ذوى

الخبرة والكفاءة والتخصص في مجال الاتصالات أو البريد، على أن يكون المدير العام عضواً ومقرراً.

- (٣) تكون دورة عضوية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة،
(٤) تُحدد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص.

إختصاصات المجلس وسلطاته

٩- (١) يختص المجلس بوضع السياسة العامة للجهاز ومراقبة أعماله والسعي لتحقيق أغراضه ومباشرة اختصاصاته وسلطاته الواردة في هذا القانون.

(٢) دون الإخلال بعموم ما تقدم، تكون للمجلس الإختصاصات والسلطات الآتية:-

- (أ) إجازة الخطط اللازمة لتحسين وتطوير خدمات الاتصالات والبريد،
(ب) إجازة نظم كلفة وتسعير خدمات الاتصالات والبريد،
(ج) الترخيص لممارسة العمل في مختلف مجالات الاتصالات والبريد،
(د) التوصية للوزير المختص بالهيكل التنظيمي والوظيفي للجهاز وشروط خدمة العاملين به، وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة والضوابط والإجراءات المتبعة.

(هـ) وضع أسس وضوابط المشاركات الخارجية والتدريب الخارجي وفقاً للوائح،
(و) الموافقة على إبرام العقود والاتفاقيات نيابة عن الجهاز وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة،

- (ز) اعتماد مشروع الموازنة السنوية للجهاز ورفعها للجهات المختصة لإجازته،
(ح) تشكيل اللجان الفنية اللازمة لمساعدته في ممارسة إختصاصاته وسلطاته،
(ط) الفصل في الشكاوى في مجال الاتصالات والبريد من أي مرخص له ضد قرارات الجهاز وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه،
(ي) إصدار لائحة داخلية لتنظيم أعماله واجتماعاته،

(ك) أي إختصاصات أو سلطات أخرى تكون لازمة لتحقيق أغراض الجهاز

(٣) فيما عدا السلطات المبينة في البند (٢) في الفقرات (د)(ز) و (ي) يجوز للمجلس أن يفوض أيّاً من سلطاته إلى المدير العام أو أي لجنة يشكلها من بين أعضائه بالشروط والضوابط التي يراها مناسبة.

شروط العضوية

١٠ - يشترط في رئيس وعضو المجلس :-

(أ) أن يكون:-

(أولاً) سودانياً،

(ثانياً) حسن السيرة والسلوك،

(ثالثاً) متمتعاً بالأهلية القانونية،

(رابعاً) حاصلاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها أو ما يعادلها،

(ب) ألا يكون قد أُدين في جريمة تمس الشرف أو الأمانة،

خلو المنصب وملؤه

١١- (١) يخلو منصب رئيس أو عضو المجلس بقرار من المجلس لأي من الأسباب

الآتية:-

(أ) فقدان أي من شروط العضوية الواردة في المادة ١٠،

(ب) الغياب لأكثر من ثلاثة إجتماعات متتالية بدون إذن أو عذر مقبول،

(ج) قبول الاستقالة،

(د) الإخلال بأحكام المادة ١٢،

(هـ) الوفاة.

(٢) يُملأ منصب رئيس أو عضو المجلس عند خلوه وفقاً لأحكام البند (١) بذات الكيفية

المنصوص عليها في المادة ٨ (٢).

الإفصاح عن المصلحة

١٢- يجب على كل من رئيس وأعضاء المجلس، إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي موضوع معروض على المجلس للنظر فيه، أن يفصح إلى المجلس عن طبيعة تلك المصلحة، ولا يجوز له حضور أي مداولة أو المشاركة في إتخاذ أي قرار يصدره المجلس بشأن ذلك الموضوع.

اجتماعات المجلس وقراراته

١٣- (١) يعقد المجلس أربعة اجتماعات على الأقل كل سنة، ويجوز له عقد إجتماع طارئ وفقاً لللائحة الداخلية التي يصدرها لتنظيم أعماله واجتماعاته.

(٢) يجوز للمجلس الإستعانة بمن يراه مناسباً لحضور اجتماعاته دون أن يكون له الحق في التصويت .

(٣) يكون نصاب المجلس بحضور نصف أعضائه ويتخذ قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

تعيين المدير العام

١٤- (١) يكون للجهاز مدير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء بتوصية من الوزير المختص ، ويحدد القرار مخصصاته وإمتهيازاته.

(٢) يكون المدير العام من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الإتصالات أو البريد ولديه دراية كافية في مجال إدارة الأعمال و الإقتصاد.

إختصاصات المدير العام وسلطاته

١٥- (١) يكون المدير العام المسئول التنفيذي الأول أمام المجلس ، ويتولى الإضطلاع بالنشاط الفني والمالى والإدارى للجهاز وفقاً للسياسات التى يضعها والموجهات التى يصدرها المجلس.

(٢) دون الإخلال بعموم ما تقدم ، تكون للمدير العام الإختصاصات والسلطات الآتية:-

- (أ) إعداد التقرير السنوي والتقارير النورية عن سير العمل بالجهاز ورفعها للوزير المختص أو للمجلس حسبما يكون الحال،
- (ب) إعداد مقترحات الموازنة السنوية للجهاز ورفعها للمجلس،
- (ج) وضع الخطط والبرامج التي يراها ضرورية لتحسين وتطوير خدمات الاتصالات والبريد وإدارة الجهاز وأساليب عمله ورفعها للمجلس،
- (د) وضع نظم كلفة وتسعير خدمات الاتصالات والبريد ورفعها للمجلس،
- (هـ) إعداد وثائق العطاءات والإعلان عنها،
- (و) دراسة طلبات الترخيص لممارسة العمل في مجال الاتصالات والبريد والتوصية بشأنها،
- (ز) قبول عروض العطاءات وإجراء المفاوضات بشأنها وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة،
- (ح) صرف الأموال وفقاً للموازنة المجازة وأحكام القوانين ذات الصلة،
- (ط) الإشراف على قفل الحساب السنوي للجهاز خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية ورفع ليدوان المراجعة القومي والأجهزة المختصة،
- (ي) التوقيع على العقود والإتفاقيات نيابة عن الجهاز،
- (ك) إجازة تعرفه خدمات الاتصالات والخدمات البريدية وفقاً لنظم الكلفة والتسعير المجازة من المجلس،
- (ل) إتخاذ التدابير اللازمة في حالة القوة القاهرة لتأمين توفر خدمات الاتصالات والبريد وإستمرارها،
- (م) الإشراف على كافة أنشطة الاتصالات والخدمات البريدية و مراجعتها ومراقبتها وتفتيش مواقعها،
- (ن) تمثيل الجهاز محلياً وإقليمياً ودولياً في المهام المتعلقة بأغراضه،
- (س) التوصية بتعيين شاغلي الوظائف من الدرجة الرابعة فما دون، وترشيح

- شاغلي الوظائف من الدرجة الثالثة فما فوق وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة ورفعها للوزير المختص،
- (ع) إقتراح الهيكل التنظيمي والوظيفي وشروط خدمة العاملين بالجهاز وتقديمها للمجلس،
- (ف) تلقي الشكاوى في مجال الاتصالات والبريد من أي شخص ضد أي مرخص له والفصل فيها وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه،
- (ص) وضع الموجهات وتقديم النصح للجهات المختصة فيما يتعلق بتطوير الاتصالات والبريد،
- (ق) جمع المعلومات الفنية المتعلقة بالاتصالات والبريد ونشرها لرفع مستوى الوعي العام.
- (ر) تكوين الفرق اللازمة لتأمين الشبكات العامة و الإستجابة لحوادث الحاسب الآلي.
- (٣) يجوز للمدير العام أن يفوض أياً من سلطاته لمن يراه مناسباً من العاملين بالجهاز أو لأي لجنة يشكلها بالشروط والضوابط التي يراها مناسبة ، بإستثناء السلطات الواردة في الفقرات (ز) و(ك) و(ع) و(ف) و(ص) و(ر) من البند (٢) أعلاه.

الفصل الرابع

الترخيص

الخدمات والأنشطة الخاضعة للترخيص

وأنواع الترخيص وشروطه

١٦- تفصل اللوائح الخدمات والأنشطة الخاضعة للترخيص وأنواعها والشروط المطلوبة وفق الآتي : -

- (أ) أنواع الخدمات والأنشطة الخاضعة للترخيص وشروط ترخيصها،
- (ب) أنواع التراخيص وشروط منحها ومدة سريانها وتجديدها،



- (ج) الترخيص الذي يمنح بموجب إتفاقية،
(د) كيفية تقديم طلبات الترخيص،
(هـ) الأسس والمعايير والشروط المالية والإدارية والفنية والمتطلبات اللازمة لفحص الطلبات والعروض ودراستها وتقييمها.

الترخيص بإنشاء شبكة إتصالات وحيازتها وتشغيلها

- ١٧- (١) لا يجوز لأي شخص إنشاء شبكة إتصالات عامة أو شبكة إتصالات خاصة أو حيازتها أو تشغيلها أو إدارتها إلا بموجب ترخيص يصدر من المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه.
- (٢) يجوز للمرخص له إنشاء وتركيب أى تجهيزات وتمديد الخطوط والكوابل لتشغيل شبكته فى نطاق خطة العمل المجازة وفقاً لأحكام اللوائح.
- (٣) على الرغم من أحكام البند (١) ، يجب على المرخص له الحصول على التصاريح اللازمة من السلطات المعنية.
- (٤) تستثنى الشبكات الآتية من أحكام البند (١) : -
(أ) شبكات الإتصالات الخاصة بالقوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة و جهاز الأمن والمخابرات الوطنى فى حدود الحيز الترددي المخصص لها،
(ب) الشبكة السلكية للإتصالات الخاصة للربط بين أجزاء المبنى الواحد،
(ج) أى شبكة خاصة بجهة أخرى وفقاً لما يقرره الجهاز.
- (٥) لا يجوز للجهات التي تم إستثنائها بموجب أحكام البند (٤) ، تقديم أي خدمات إتصالات على أسس تجارية عبر تلك الشبكات إلا بموجب ترخيص وفقاً لأحكام البند (١) أعلاه .

محطات وأجهزة البث ومحطات وأجهزة اللاسلكي

١٨-

- (١) تحدد اللوائح أنواع محطات وأجهزة اللاسلكي الخاضعة للترخيص.
- (٢) لا يجوز لأي شخص حيازة محطة أو أجهزة لاسلكي، أو تركيبها أو إستخدامها أو تشغيلها أو إدارتها داخل أراضي السودان أو أجوائه أو مياهه الإقليمية، أو على سفينة أو طائرة مسجلة مسبقاً أو مرخصة في السودان، ما لم يحصل على ترخيص بذلك من المجلس.

(٣) يتم التنسيق مع الجهات المختصة في تحديد أنواع محطات وأجهزة البث ومواقعها،

(٤) تستثنى من أحكام البند (٢) : -

- (أ) القوات المسلحة وقوات الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني في حدود نطاق الترددات والتغطية المخصصة لأي منهم بواسطة الجهاز،
- (ب) السفن والطائرات الأجنبية في المياه الإقليمية والأجواء السودانية،
- (ج) أي شخص أو جهة يقرر المجلس إستثناءها .

**تجميع أجهزة الاتصالات والبث وتصنيعها
وإستيرادها وتصديرها وإتجار فيها**

١٩-

- (١) لا يجوز تجميع أجهزة الاتصالات أو البث أو تصنيعها أو إستيرادها أو تصديرها أو الإتجار فيها، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المجلس والجهات المختصة .



- (٢) يجب على سلطات الجمارك حجز أجهزة الإتصالات وأجهزة البث الواردة وعدم الإفراج عنها إلا بعد الحصول على إذن بالإفراج من الجهاز والجهات المختصة.
- (٣) يستثنى من أحكام البند (٢) ، أجهزة الهاتف الثابت والجوال والفاكس وملحقاتها للإستخدام الشخصي وفقاً لما تحدده اللوائح.
- (٤) يستثنى من أحكام البند (١) الإتجار الداخلي بأجهزة الهاتف الثابت والجوال والفاكس وملحقاتها وفقاً لما تحدده اللوائح.

الترخيص لتقديم الخدمات البريدية

٢٠- لا يجوز لأي شخص تقديم الخدمات البريدية إلا بموجب ترخيص من المجلس.

إلغاء الترخيص

- ٢١- (١) يجب على المجلس إلغاء الترخيص في أي من الحالات الآتية:-
- (أ) عدم دفع المرخص له الرسوم المقررة للترخيص أو تجديده في الموعد المحدد،
- (ب) تصفية المرخص له لأعماله أو إعلان إفلاسه أو فقده لأهليته ،
- (ج) أي أسباب أخرى يرى المجلس إنها تمس أمن الدولة.
- (٢) يجب على المجلس إلغاء الترخيص بناءً على طلب المرخص له بالشروط والضوابط التي يراها.
- (٣) يجوز للمجلس إلغاء الترخيص لخدمة معينة أو في منطقة معينة في أي من الحالات الآتية :-

- (أ) مخالفة المرخص له لأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه،
- (ب) مخالفة المرخص له للشروط المضمنة في الترخيص، أو إلحاقه ضرراً بالغير،

(ج) فشل المرخص له في تقديم خدماته بالمستوى المطلوب وتقديم شكوى ضده وتحقق المجلس من صحتها،

(د) إنذار المرخص له مرتين خلال فترة ستة أشهر متتالية.

(٤) مع مراعاة الإتفاقيات الدولية والأقليمية المتعلقة بالبريد يجب على الجهاز إنذار المرخص له كتابةً لتصحيح أوضاعه أو إزالة الضرر خلال ثلاثين يوماً في حالة إرتكابه أيّاً من المخالفات الواردة في أي من الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من البند (٣) أعلاه .

إلتزامات المرخص له عند إلغاء الترخيص

٢٢- يجب على أي شخص ألغى ترخيصه بموجب أحكام المادة ٢١ أو المادة ٨٦ أن

(أ) يُخطر المستخدمين بإلغاء الترخيص بوسائل الإعلام المتاحة.

(ب) لا يقوم باستلام أي رسوم أو اشتراكات جديدة فور إعلانه بإلغاء الترخيص إلا بموافقة الجهاز كتابةً،

(ج) لا يتصرف في أي أجهزة أو شبكات تابعة له إلا بموافقة الجهاز كتابةً،

(د) لا يتقدم للحصول على أي ترخيص آخر قبل مرور ثلاثة أعوام على إلغاء ترخيصه،

(هـ) يرد أي مبالغ تامين متحصلة من المستخدمين ومستحقة لهم،

(و) الوفاء بما يترتب عليه من الإلتزامات تجاه الدولة،

(ز) لا يستلم أو يقبل أو ينقل أو يوزع أي بعائث بريدية إلا بموافقة الجهاز،

(ح) يخطر الجهاز بكمية المخزون من الأجهزة والمعدات ومواد الإتصالات،

(ط) لا يتصرف في أجهزة إتصالات أو شبكات تابعة له أو آليات التصنيع أو التجميع إلا بموافقة الجهاز،

(ي) يخطر الجهاز بقائمة بالبعائث البريدية التي بطرفه ويكمل إجراءات توزيعها خلال فترة ثلاثين يوماً من تاريخ إستلامه لقرار إلغاء الترخيص.



(ك) يمنح المرخص له الفترة الكافية للوفاء بأي التزامات بريدية وفقاً للاتفاقيات الدولية .

تسليم الترخيص

٢٣- يجب على المرخص له أو من يكون الترخيص في حيازته أو تحت إشرافه أن يسلم الترخيص للجهاز فور انتهاء مدة الترخيص أو إلغائه.

المطالبة باسترداد الرسوم

- ٢٤- (١) لا يحق للمرخص له الذي ألغي ترخيصه وفقاً لأحكام المادة ٢١ أو المادة ٨٦ المطالبة باسترداد أي رسوم دفعت للجهاز من أجل الحصول على الترخيص أو تجديده أو لأي سبب آخر.
- (٢) على الرغم من أحكام البند (١)، لا يحول قرار إلغاء الترخيص دون حق المتضررين في مطالبة المرخص له بالتعويض.

الفصل الخامس

التزامات المرخص له والمشغل البريدي العمومي والمشغل البريدي الخاص

التزامات المرخص له

- ٢٥- (١) يلتزم المرخص له بالآتي: -
- (أ) شروط الترخيص وفقاً لما تحدده اللوائح،
- (ب) عدم التنازل كلياً أو جزئياً عن الترخيص ، إلا بموافقة الجهاز،
- (ج) الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعاقبة بالإتصالات والبريد ، التي صادق عليها السودان،
- (د) المعايير والمواصفات المحلية والإقليمية والدولية الرامية للحفاظ علي

البيئة وحمايتها وإستخدام الأجهزة التي لا تضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى وذلك وفقاً لما تحدده اللوائح.

- (هـ) لوائح الإتحاد الدولي للإتصالات والاتحاد العالمي للبريد
- (و) تقديم الخدمات وفقاً لمستويات جودة الخدمة التي تحددها اللوائح،
- (ز) توفير المعينات والأدوات المناسبة للتدقيق في البيانات الناتجة عن حركة إتصالات المشتركين ومد الجهاز بتلك البيانات بما لا يتعارض مع الأمن القومي،
- (ح) تنفيذ العمل وفق البرنامج الزمني المتفق عليه في إتفاقية الترخيص والخطط التي يجيزها الجهاز، وإخطاره بأيّ معوقات تحول دون التنفيذ في أيّ مرحلة،
- (ط) عدم ممارسة أي سلوك غير تنافسي وفقاً لما تحدده اللوائح،
- (ي) السماح لمشغل الشبكة الإفتراضية بتقديم خدماته من خلال شبكته بموجب اتفاق تجاري، وتمكينه من الربط البيئي مع الشبكات الأخرى وفقاً لما تحدده اللوائح،
- (ك) تقديم التقارير الدورية التي يطلبها الجهاز مبيناً فيها الجوانب الفنية والإدارية والمالية وأيّ معلومات أو بيانات أخرى في الوقت الذي يحدده الجهاز،
- (ل) الإفصاح عن حركة الإتصالات العالمية وعائداتها والتزاماتها المالية وإتفاقيات الربط العالمية
- (م) اللوائح والأوامر والتعليمات التي يصدرها الجهاز،
- (ن) أداء الخدمات البريدية من خلال منافذ أو شبكة خاصة به،

- (س) إنشاء قسم خاص لتلقى طلبات وشكاوى المستخدمين والفصل فيها خلال مدة تحددها اللوائح،
- (ع) تقديم نسخ من الحسابات الختامية المراجعة سنوياً وفق النظم المحاسبية المعتمدة في المواعيد التي يحددها الجهاز.
- (ف) تسخير شبكته وتجهيزاته لتقديم الخدمات في حالة الطوارئ وفقاً لما تحدده اللوائح،
- (ص) تسخير شبكته وتجهيزاته لتقديم الخدمات للأشخاص من ذوي الإعاقة وفقاً لما تحدده اللوائح
- (ق) تقديم خدماته بشفافية ودون تمييز،
- (ر) تمكين الجهاز من دخول مواقع شبكته وتجهيزاته وتركيب ما يلزم من أجهزة لقياس ومراقبة أدائه،
- (٢) لأغراض البند (١) (ي) ، يقصد بمشغل الشبكة الافتراضية ، مقدم خدمات اتصالات لم يخصص له طيف ترددي ولا يمتلك بنية تحتية لشبكة اتصالات عامة.
- (٣) على الرغم من أحكام البند (١) (ن) ، يجوز لأي مرخص له بالخدمات البريدية الاستفادة من منافذ شبكة أي مرخص له آخر وذلك بموجب إتفاق بين الطرفين يقره ويوافق عليه الجهاز .

التزامات المشغل البريدي العمومي والمشغل البريدي الخاص

٢٦- (١) بالإضافة للإلتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٥ يلتزم المشغل البريدي

العمومي بالآتي:-

- (أ) تقديم الخدمة البريدية الشاملة وفقاً لما تحدده اللوائح،
(ب) المعايير التي يحددها الاتحاد البريدي العالمي فيما يتعلق بأداء الخدمة وجودتها ونوعيتها والمعتمدة من الجهاز،
(ج) إتفاقية البريد العالمية والإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبريد التي صادق عليها السودان،
(د) تعويض المستفيدين في حالة ضياع بعبئة بريدية أو تلفها كلياً أو جزئياً أو فقدان جزء من محتوياتها وفقاً لأحكام الإتفاقيات الدولية والإقليمية المنظمة لذلك وما تحدده اللوائح،
(هـ) لوائح الاتحاد البريدي العالمي ،
(و) أي إلتزامات أخرى يحددها الجهاز.
- (٢) بالإضافة للإلتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٥ يلتزم المشغل البريدي الخاص بالآتي:-

- (أ) تقديم الخدمة البريدية المحددة وفقاً لأحكام اللوائح،
(ب) المعايير الخاصة بجودة الخدمة ونوعيتها التي يحددها الجهاز وفقاً لأحكام اللوائح،
(ج) تعويض المستفيدين في حال ضياع بعبئة بريدية أو تلفها كلياً أو جزئياً أو فقدان جزء من محتوياتها وفقاً لأحكام اللوائح،
(د) أي إلتزامات أخرى يحددها الجهاز.

الفصل السادس

الربط البييني وتشارك البنى التحتية ربط الشبكات والمعدات

٢٧- (١) يجب على المرخص له بشبكة إتصالات عامة ربط شبكته مع شبكات

- الإتصالات الأخرى وذلك وفقاً للضوابط التي يقرها الجهاز .
- (٢) يجوز للمرخص له بشبكة إتصالات عامة ربط شبكته مع اية معدات مرخص بها وذلك وفقاً للضوابط التي يقرها الجهاز .

إتفاقية الربط البيني

- ٢٨- (١) يجب أن يتم الإتفاق بين طرفي الربط البيني خلال مدة لا تتعدى شهرين من بداية التفاوض حوله .
- (٢) فى حالة عدم الوصول إلى إتفاق خلال المدة المحددة يقوم أي من الطرفين بإخطار الجهاز للبت فى الأمر ويكون قرار الجهاز نهائياً .
- (٣) تحدد الإتفاقية التاريخ الذى يجب أن يتم فيه الربط البيني .
- (٤) تودع إتفاقية الربط البيني لدى الجهاز للموافقة عليها قبل توقيع الطرفين .

ضوابط الربط البيني

- ٢٩- يجب على المرخص له بشبكة إتصالات عامة تقديم خدمة الربط البيني للمرخص لهم الآخرين وفقاً للضوابط التالية :-
- (أ) إتباع الموجهات والقواعد التي يصدرها الجهاز وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه،
- (ب) عدم التمييز بين المشغلين والمرخص لهم،
- (ج) تمكين المشغلين الآخرين من التعرف على إمكانيات شبكته الحالية وخطته للتوسع والتحديث المستقبلي ويتضمن ذلك المواصفات الفنية والبيانات اللازمة للربط البيني،
- (د) الإستجابة لأي طلب ربط بيني من أى مرخص له وفقاً لما تحدده اللوائح،
- (هـ) أن يكون الربط البيني :-



- الإتصالات الأخرى وذلك وفقاً للضوابط التي يقرها الجهاز.
(٢) يجوز للمرخص له بشبكة إتصالات عامة ربط شبكته مع اية معدات مرخص بها وذلك وفقاً للضوابط التي يقرها الجهاز.

إتفاقية الربط البينى

- ٢٨- (١) يجب أن يتم الإتفاق بين طرفي الربط البينى خلال مدة لا تتعدى شهرين من بداية التفاوض حوله .
(٢) فى حالة عدم الوصول إلى إتفاق خلال المدة المحددة يقوم أي من الطرفين بإخطار الجهاز للبت فى الأمر ويكون قرار الجهاز نهائياً.
(٣) تحدد الإتفاقية التاريخ الذى يجب أن يتم فيه الربط البينى.
(٤) تودع إتفاقية الربط البينى لدى الجهاز للموافقة عليها قبل توقيع الطرفين.

ضوابط الربط البينى

- ٢٩- يجب على المرخص له بشبكة إتصالات عامة تقديم خدمة الربط البينى للمرخص لهم الآخرين وفقاً للضوابط التالية :-
(أ) إتباع الموجهات والقواعد التى يصدرها الجهاز وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه،
(ب) عدم التمييز بين المشغلين والمرخص لهم،
(ج) تمكين المشغلين الآخرين من التعرف على إمكانيات شبكته الحالية وخططه للتوسع والتحديث المستقبلي ويتضمن ذلك المواصفات الفنية والبيانات اللازمة للربط البينى،
(د) الإستجابة لأى طلب ربط بينى من أى مرخص له وفقاً لما تحدده اللوائح،
(هـ) أن يكون الربط البينى : -

المتعلقة بكل نوع .

- (٣) يجب على الجهاز التدخل عند حدوث نزاع ، أو رفض المشغل
تشارك البني التحتية الخاصة به، ويكون قرار الجهاز نهائياً .

الفصل السابع

الطيف الترددي

تخصيص الطيف الترددي وإدارته ومراقبته

- ٣٢— (١) يعد الجهاز الجداول والمخططات والسجلات اللازمة لضبط استخدام
وتخصيص الترددات والحزم الترددية لكافة الأغراض داخل السودان بالتنسيق
مع الجهات ذات الصلة.
(٢) يتولى الجهاز إنشاء وإدارة المحطات والوسائل والتجهيزات الثابتة
والمتحركة لمراقبة استخدام الطيف الترددي على نطاق القطر واتخاذ
الإجراءات الفورية لوقف الاستخدام الضار أو غير المرخص به.
(٣) يكون للجهاز الحق في مراجعة خطة تخصيص الترددات أو الحزم الترددية
وتعديلها وإعادة تخصيصها بالتنسيق مع الجهات المختصة كلما دعت
الضرورة إلى ذلك.

تخصيص وترخيص الترددات

أوالحزم الترددية وتجديدهما

- ٣٣— (١) لا يجوز لأي شخص أو جهة استخدام أي ترددات أو حزم ترددية بغرض
الاتصالات أو البث إلا إذا حصل على ترخيص من الجهاز وفقاً لأحكام
اللوائح.
(٢) لا يتم تخصيص ترددات أو حزم ترددية لأغراض البث إلا بعد موافقة
الجهات المختصة .

- (٣) يسري تخصيص وترخيص الترددات أو الحزم الترددية حسب الترخيص الممنوح للمرخص له،
- (٤) يقدم المرخص له طلب تجديد ترخيص الترددات وفقاً للترخيص،
- (٥) يجوز للجهاز إعادة تخصيص وتخطيط وترخيص الترددات والحزم الترددية متى ما دعت الضرورة إلى ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

إلغاء تخصيص وترخيص الترددات

- ٣٤- (١) يجوز للجهاز إلغاء تخصيص وترخيص الترددات أو الحزم الترددية في أي من الحالات الآتية : —
- (أ) عدم دفع الرسوم المقررة خلال شهر من تاريخ استحقاق السداد،
- (ب) الفشل في استخدام الترددات أو الحزم الترددية خلال ثلاثة أشهر،
- (ج) مخالفة شروط التخصيص أو الترخيص،
- (د) تصفية أعمال المرخص له أو إعلان إفلاسه أو فقدان أهليته،
- (هـ) استخدام الترددات أو الحزم الترددية لأغراض تلحق الضرر بأمن الدولة،
- (و) التشويش على شبكة إتصالات عامة أو خاصة،
- (ز) إلغاء ترخيص شبكة الإتصالات العامة أو الخاصة.
- (٢) على الرغم من أحكام البند (١) ، يجب على الجهاز إنذار الجهة المرخص لها كتابة لتصحيح أوضاعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإنذار وفي حالة عدم استجابتها يلغى الترخيص ويستثنى من ذلك الحالات المذكورة في الفقرتين (د) و(ز) من البند (١).

إخلاء الترددات والحيز الترددي

- ٣٥- (١) يجوز للجهاز إصدار أمر للمرخص له بإخلاء أي تردد أو حيز ترددي

في الحالات التالية:-.

(أ) المخالفة في استخدام الترددات

(ب) عدم استخدام التردد لمدة ثلاثة أشهر

(ج) إعادة التخطيط

(٢) يمنح المرخص له مهلة سنة لتنفيذ الأمر الوارد في البند (١)، ويؤدي الفشل في إخلاء التردد أو الحيز المعنى إلى إلغاء ترخيص وتخصيص الترددات أو الحزم الترددية .

(٣) على الرغم من أحكام البند (١) يتم التنسيق مع الجهات المختصة في إخلاء أي ترددات أو حيز ترددي خاص بمحطات البث.

التشغيل الضار

٣٦- إذا ترتب على تشغيل أي شبكة إتصالات أو جهاز لاسلكي أو محطة لاسلكية أو محطة بث أو أي جهاز كهربائي، تعطيل شبكات أو أجهزة أخرى أو محطات أخرى، أو إحداث تشويش على أي منها، أو إلحاق ضرر لأي من خدمات الاتصالات ، يجب على الجهاز إخطار مشغل الشبكة أو المحطة أو الجهاز المتسبب في هذا التعطيل أو التشويش أو الضرر لإجراء المعالجات اللازمة وإزالة الضرر فوراً وفي حالة الفشل تطبق عليه أحكام المادة ٨٦ (٣).

الفصل الثامن

التعرفة والرسوم والتسعير

التعرفة

٣٧- (١) يتولى المدير العام سنوياً دراسة وإجازة تعرفة خدمات الاتصالات العامة والخدمات البريدية وفقاً للنظم التي يجيزها المجلس بعد رفعها من المرخص لهم .

(٢) تحدد اللوائح كيفية إعداد تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية وإجراءات إجازتها.

أسس ومعايير وضع تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية

- ٣٨- (١) يلتزم المرخص له، عند وضع مقترحات تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية، بالأسس والمعايير الآتية :-
- (أ) أن تعتمد على الكلفة الفعلية ،
- (ب) أن تكون عادلة دون تمييز بين المستخدمين،
- (ج) ألا تحتوي على تخفيضات تهدف إلى تقييد المنافسة،
- (د) أي أسس أو معايير أخرى تحددها اللوائح.
- (٢) يراعي المدير العام عند إجازة تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية ، الأسس والمعايير الواردة في البند (١).

تطبيق تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية المجازة

- ٣٩- (١) تُطبق تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية بعد إجازتها والإعلان عنها وفقاً للوائح.
- (٢) يجب على المرخص له الالتزام التام بتطبيق تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية من تاريخ الإعلان عنها.

تعديل تعرفه خدمات الإتصالات العامة والخدمات البريدية

- ٤٠- (١) لا يجوز للمرخص له تعديل تعرفه خدمات الإتصالات العامة أو الخدمات البريدية المجازة ، إلا بعد موافقة الجهاز .
- (٢) يجوز للجهاز بعد التشاور مع المرخص له إعادة النظر في تعرفه الخدمات المجازة ومراجعتها بعد مضي ثلاثة أشهر على تطبيقها من تلقاء نفسه إذا استدعى الأمر أو بطلب من المرخص له.

رسوم الترخيص والإعفاء منها

- ٤١- (١) يجب أن تتضمن أي إتفاقية للترخيص بشبكة إتصالات عامة أو خدمات بريدية يتم إبرامها بين الجهاز والمرخص له رسوم الترخيص الواجب سدادها والرسوم السنوية للترخيص وفقاً للجدول المرفق بالقانون .
- (٢) يحدد الجهاز فئات ورسوم تخصيص وتخصيص الترددات أو الحزم الترددية وفقاً للجدول المرفق بالقانون ولا يجوز تعديلها الا بموافقة الوزير والمجلس الوطني .
- (٣) يتحصل الجهاز حسب الجدول المرفق بالقانون رسوم:-
- (أ) الترخيص والرسم السنوي للتخصيص للخدمات المرخص بها بموجب شهادة ترخيص،
- (ب) تخصيص الترددات وإستخدام الأجهزة اللاسلكية،
- (ج) تخصيص البادئات الرقمية وإستخدام العناوين البريدية.
- (٤) يحدد الجدول المرفق بالقانون رسوم ترخيص الشبكات الخاصة، وترخيص الاستيراد والتصنيع والتجميع والتسويق لأجهزة ومعدات ومواد الإتصالات ولا يجوز تعديله الا بموافقة الوزير والمجلس الوطني .
- (٥) تعامل الهيئات والبعثات الدبلوماسية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل،

(٦) تُعفى من الرسوم المقررة للترخيص أي جهة يصدر قرار بإعفائها من الوزير بتوصية من الوزير المختص على أن يتم ذلك وفق أسس واضحة ومعلنة تحدد باللوائح.

أسس ومعايير تسعير خدمات الربط البيني

- ٤٢- يكون تسعير خدمات الربط البيني وفقاً للأسس والمعايير الآتية :-
- (أ) التفاوض المباشر بين المرخص لهم للوصول إلى إتفاق في إطار الضوابط والموجهات التي يصدرها الجهاز،
 - (ب) الكلفة الفعلية لها،
 - (ج) أي أسس أو معايير أخرى تحددها اللوائح.

رسوم التصديق بالإفراج والإعفاء منها

- ٤٣- (١) يحدد الجدول المرفق بهذا القانون بموافقة الوزير والمجلس وطني فئات رسوم التصديق بالإفراج عن أجهزة ومعدات ومواد الإتصالات،
- (٢) تحدد اللوائح الجهات والأجهزة والمعدات والمواد المتعلقة بالإتصالات المعفاة من الرسوم وتودع بالمجلس الوطني .

الفصل التاسع

المراقبة والتفتيش والشكاوى والإستئناف المراقبة والتفتيش في مواقع الشبكات وأجهزة ونظم وخدمات الإتصالات والبريد

- ٤٤- (١) يتولى الجهاز مراقبة وتفتيش مواقع شبكات وأجهزة ونظم وخدمات الإتصالات، ومواقع تقديم الخدمات البريدية على أراضي السودان وعلى جميع السفن في المياه الإقليمية وعلى كل الطائرات في المطارات السودانية وذلك بغرض :-

- (أ) التأكد من التزام المرخص له بشروط الترخيص،
- (ب) التحقق من سلامة الإستخدام للخدمات المرخص بها وسلامة التشغيل للأجهزة والمحطات اللاسلكية ومحطات البث،
- (ج) إخضاع الأجهزة للفحص في الموقع المعني وخارجه،
- (د) ضبط المخالفات المتعلقة بالأجهزة والنظم والخدمات والترددات والمحطات غير المرخص بها، وأي مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه،
- (هـ) فحص الرخص والمستندات وأنظمة الفواتير،
- (و) مراجعة مستوى الخدمة المقدمة ونوعيتها وجودتها،
- (٢) على الرغم من أحكام البند (١) ، لا يجوز دخول وتفتيش المساكن الخاصة إلا بأمر من وكيل النيابة أو القاضي المختص.
- (٣) تحدد اللوائح إجراءات ضبط وحجز الأجهزة والمعدات والمواد المخالفة.
- (٤) يجوز للجهاز تفويض أي من العاملين به من ذوي الاختصاص للقيام بالتفتيش وضبط المخالفات وفقاً لأحكام هذا القانون.
- (هـ) يصدر الجهاز بطاقة هوية للعامل المفوض بالتفتيش والمراقبة وضبط المخالفات ، لإبرازها لأي جهة يقوم بتفتيشها.
- (٦) يجوز للعامل المفوض بالتفتيش والمراقبة وضبط المخالفات، أثناء تأدية واجباته، أن يطلب مساعدة قوات الشرطة أو أي شخص يكون موجوداً في المكان.
- (٧) لا يجوز لأي شخص إعتراض العامل المفوض بالتفتيش والمراقبة وضبط المخالفات أو منعه أو إعاقته عن ممارسة سلطاته .

رصد الموجات اللاسلكية ومراقبتها

- ٤٥ - (١) يكون للجهاز الحق في رصد ومراقبة أي موجات لاسلكية للتحقق من ترخيصها وسلامة استخدامها، ولا يعتبر ذلك خرقاً للسرية أو مخالفة لأحكام أي قانون.
- (٢) على الرغم من أحكام البند (١)، لا يجوز للجهاز أو أي من العاملين به نشر أو إشاعة بيانات الموجات التي تم رصدها.

الشكاوى والإستئناف

- ٤٦ - (١) يتلقى المجلس أو المدير العام حسبما يكون الحال الشكاوى من أي شخص ضد أي مرخص له أو من المرخص لهم فيما بينهم أو من المرخص له ضد الجهاز، ويتم الفصل فيها حسبما تحدده اللوائح.
- (٢) تستأنف قرارات الفصل في الشكاوى الواردة في البند (١) والتي يصدرها : -
- (أ) المدير العام لدى المجلس،
- (ب) المجلس لدى الوزير المختص ويكون قراره نهائياً.
- (٣) يقدم الاستئناف ضد أي قرار خلال خمسة عشر يوم من تاريخ تسلم ذلك القرار.
- (٤) يتم الرد على الاستئناف المقدم خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه.

الفصل العاشر

الأحكام المالية

الموارد المالية للجهاز واستخدامها

- ٤٧ - (١) تتكون الموارد المالية للجهاز من الآتي:
- (أ) ما تخصصه له الدولة من إعتمادات،
- (ب) ما يؤول إليه بموجب أحكام المادة ٨٣ (١)،



- (ج) الرسوم التي يتحصلها وفقاً لما تحدده اللوائح بموافقة الوزير،
(د) العائد من استثماراته،
(هـ) القروض والهبات والمنح التي يوافق عليها الوزير،
(و) أي أموال أخرى يوافق عليها الوزير بتوصيه من المجلس عبر الوزير المختص.
- (٢) تستخدم الموارد المالية للجهاز في تحقيق أغراضه، وسداد الإلتزامات المالية لإدارة أعماله وتنفيذها، ودعم إيرادات الدولة.
- (٣) يحتفظ الجهاز بسجل منظم للأصول الثابتة والمنقولة ويقوم بتقييمها كل خمس سنوات،
- (٤) يجوز للجهاز الإحتفاظ بمال إحتياطي عام بموافقة الوزير بتوصيه من المجلس.

الموازنة السنوية

٤٨ - تكون للجهاز موازنة سنوية مستقلة تعد وفقاً للأسس المالية والمحاسبية السليمة.

الحسابات والدفاتر والسجلات وإيداع الأموال

- ٤٩ - (١) يحتفظ الجهاز بحسابات صحيحة ومستوفية للإيرادات والمصروفات وفقاً للأسس المالية والمحاسبية السليمة ، كما يحتفظ بالدفاتر والسجلات المتعلقة بذلك.
- (٢) يودع الجهاز أمواله في حسابات جاريه في بنك السودان أو في أحد المصارف الحكومية أو في حسابات استثمار بموافقة الوزير، ويجوز فتح حسابات جارية بالعملات المحلية أو الأجنبية داخل السودان وخارجه بموافقة الوزير ، على أن يكون التعامل في تلك الحسابات والسحب منها وفقاً للأسس المالية والمحاسبية السليمة.

المراجعة

- ٥٠ - (١) ينشئ الجهاز وحدة للمراجعة الداخلية تقوم بالمراجعة الداخلية شهرياً وفقاً لأحكام القانون واللوائح المنظمة لذلك.
- (٢) يقوم ديوان المراجعة القومي أو من يفوضه بمراجعة حسابات الجهاز في نهاية كل سنة مالية.

التقرير السنوي والحساب الختامي

- ٥١ - يرفع المجلس للوزير المختص بعد انتهاء السنة المالية ، التقارير الآتية:-
- (أ) بيان الحساب الختامي،
- (ب) تقرير المراجع القومي،
- (ج) تقرير يوضح سير العمل بالجهاز والأداء المالي والبرامج والخطط المستقبلية للجهاز،
- (د) تقارير الحسابات الختامية والمركز المالي للجهاز وذلك خلال النصف الأول من السنة المالية.

الفصل الحادي عشر

الصندوق

إنشاء الصندوق ومقره والإشراف عليه

- ٥٢ - (١) يُنشأ صندوق يسمى "صندوق الخدمة الشاملة" وتكون له شخصية اعتبارية وخاتم عام وله حق التقاضي باسمه.
- (٢) يكون المقر الرئيسي للصندوق بالعاصمة القومية، ويجوز له إنشاء فروع بالولايات
- (٣) يخضع الصندوق لإشراف الوزير المختص.

أغراض الصندوق

٥٣ - تكون للصندوق الأغراض الآتية : -

- (أ) تحقيق إنتشار الإتصالات وتوفير الخدمات البريدية في المناطق الريفية والنائية ،
- (ب) تحسين وتطوير النفاذ للتقانات والأنظمة الحديثة في مجال الإتصالات والبريد،
- (ج) تحسين وتطوير مجال التطبيقات والخدمات الالكترونية في المناطق النائية والريفية و الحضرية،
- (د) تشجيع البحوث والابتكار والتنمية في مجال الإتصالات والبريد،
- (هـ) أي أغراض أخرى تهدف إلى تطوير وتنمية بناء القدرات والبحث العلمي في مجال الإتصالات والبريد.

إختصاصات الصندوق وسلطاته

٥٤ - (١) تكون للصندوق الإختصاصات والسلطات اللازمة لتحقيق أغراضه المذكورة في المادة ٥٣ .

(٢) مع عدم الإخلال بعموم ما تقدم، تكون للصندوق الإختصاصات والسلطات الآتية :-

- (أ) تطبيق سياسات الدولة في مجال توفير الخدمة الشاملة،
- (ب) وضع القواعد والنظم الخاصة بالخدمة الشاملة،
- (ج) وضع الخطط والبرامج واللوائح التنظيمية والموجهات لتجسير الفجوة الرقمية والخدمات الإلكترونية في مجال الإتصالات والبريد،
- (د) تملك الأصول الثابتة والمنقولة والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون،
- (هـ) أي إختصاصات أو سلطات أخرى لازمة لتحقيق أغراضه.

إنشاء مجلس الأمناء وتشكيله ومسئوليته

- ٥٥ - (١) ينشأ مجلس لإدارة الصندوق يسمى " مجلس أمناء الصندوق " يباشر الإختصاصات والسلطات التي تمكنه من تحقيق أغراضه.
- (٢) يشكل مجلس الأمناء بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية من الوزير المختص من رئيس غير متفرغ وتسعة أعضاء، من الجهات ذات الصلة والإختصاص، ومن ذوى الخبرة والكفاءة والتخصص فى مجال الإتصالات أو البريد، على أن يكون الأمين العام عضواً ومقرراً.
- (٣) تكون دورة الصندوق أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.
- (٤) تُحدد مكافآت رئيس وأعضاء الصندوق بقرار من مجلس الوزراء بتوصيه من الوزير المختص.

إختصاصات مجلس الأمناء وسلطاته

- ٥٦ - يختص مجلس الأمناء بوضع السياسات العامة للصندوق والخطط والبرامج وإعتماد المشاريع والإشراف على تنفيذها ، والسعي لتحقيق أغراض الصندوق، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم، تكون له الإختصاصات والسلطات الآتية :-
- (أ) إجازة الموازنة السنوية للصندوق ورفعها للوزير المختص لعرضها على الجهات المختصة قانوناً للموافقة عليها،
- (ب) إقتراح الهيكل التنظيمي والوظيفي للصندوق وشروط خدمة العاملين فيه ورفعها عبر الوزير المختص لمجلس الوزراء لإجازته،
- (ج) إعتماد الحساب الختامي للصندوق،
- (د) الموافقة على إبرام العقود والاتفاقيات،



- (هـ) إستثمار أموال الصندوق بما يحقق أغراضه،
(و) تشكيل اللجان الضرورية لمساعدته في انجاز أعماله والتوصية بمكافآتها للوزير المختص،
(ز) وضع لائحة داخلية لتنظيم أعماله و اجتماعاته،
(ح) إبرام العقود ،
(ط) السياسات اللازمة لاستقطاب موارد للصندوق،
(ي) أي إختصاصات أو سلطات أخرى لازمة لأداء أعماله.

شروط عضوية مجلس الأمناء

٥٧- يشترط في رئيس وعضو مجلس الأمناء:

(أ) أن يكون:-

(أولاً) سودانياً،

(ثانياً) حسن السيرة والسلوك،

(ثالثاً) متمتعاً بالأهلية القانونية،

(رابعاً) حاصلأ على شهادة جامعية من جامعة معترف بها أو ما يعادلها،

(ب) ألا يكون قد أدين في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

خلو منصب رئيس أو عضو مجلس الأمناء وملوؤه

٥٨- (١) يخلو منصب رئيس مجلس الأمناء أو أي من أعضائه، لأي من الأسباب الآتية:-

(أ) فقدان أي من شروط العضوية الواردة في المادة ٥٧،

(ب) إعفاؤه من الجهة التي يمثلها، أو فقدان صفته التمثيلية،

(ج) الإخلال بأحكام المادة ٦٠،

- (د) صدور قرار من مجلس الوزراء بإعفائه أو قبول إستقالته،
(هـ) تخلفه دون إذن أو عذر مقبول عن ثلاثة اجتماعات متتالية،
(و) وفاته .

(٢) يُملأ المنصب في حالة خلوه لأي من الأسباب الواردة في البند (١)، بذات الكيفية المنصوص عليها في المادة ٥٥ (٢).

اجتماعات مجلس الأمناء

- ٥٩- (١) يعقد مجلس الأمناء أربعة اجتماعات على الأقل كل سنة، ويجوز له عقد إجتماع طارئ وفقاً لللائحة الداخلية التي يصدرها لتنظيم أعماله وإجتماعاته.
(٢) يجوز لمجلس الأمناء الإستعانة بمن يراه مناسباً لحضور اجتماعاته دون أن يكون له الحق في التصويت.
(٣) يكون نصاب مجلس الأمناء بحضور نصف أعضائه ويتخذ قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإفصاح عن المصلحة لرئيس وأعضاء مجلس الأمناء

٦٠- يجب على كل من رئيس وأعضاء مجلس الأمناء ، إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي موضوع معروض على مجلس الأمناء للنظر فيه، أن يفصح إلى مجلس الأمناء عن طبيعة تلك المصلحة ، ولا يجوز له حضور أي مداولة أو المشاركة في إتخاذ أي قرار يصدره المجلس بشأن ذلك الموضوع .

إختصاصات الأمين العام وسلطاته

٦١ - (١) يكون المدير العام أميناً عاماً للصندوق ويكون المسئول التنفيذي الأول أمام مجلس الأمناء ويتولى الإضطلاع بالنشاط الفني والمالي والإداري للصندوق



وفقاً للسياسات والموجهات التي يقرها مجلس الأمناء.

(٢) مع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يكون للأمين العام الاختصاصات والسلطات

الآتية : -

- (أ) إعداد الهيكل التنظيمي والوظيفي للصندوق ورفعها لمجلس الأمناء،
- (ب) وضع السياسات والخطط والبرامج التي تحقق أغراض الصندوق ورفعها لمجلس الأمناء،
- (ج) وضع مقترحات الموازنة العامة للصندوق ورفعها لمجلس الأمناء،
- (د) تقديم التقرير السنوي لأداء الصندوق ورفعها لمجلس الأمناء،
- (هـ) تنفيذ ومتابعة قرارات مجلس الأمناء وتوجيهاته،
- (و) إدارة أموال الصندوق تحت إشراف مجلس الأمناء وفقاً للاعتماد المجاز في الموازنة،
- (ز) التوصية بتعيين من يرى ضرورة إستخدامه من العاملين والإشراف على أدائهم وتطبيق شروط خدمتهم وتدريبهم ومجاسبتهم والعمل على رفع كفاءتهم وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك،
- (ح) التوقيع على العقود والإتفاقيات نيابة عن الصندوق بعد إجازتها من مجلس الأمناء،
- (ط) الاتصال بالمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالخدمة الشاملة لتنسيق البرامج وإستقطاب الدعم،
- (ي) أي سلطات أخرى يفوضها له مجلس الأمناء.

الموارد المالية للصندوق

٦٢ - تتكون الموارد المالية للصندوق من الآتي:-

- (أ) ما يفرضه الجهاز من رسوم على المرخص لهم لتحقيق أغراضه بموافقة الوزير ووفقاً للجدول المرفق بالقانون ،
- (ب) أي أموال أخرى يحصل عليها بموافقة الوزير بتوصية من مجلس الأمناء عبر الوزير المختص.

موازنة الصندوق

٦٣ - تكون للصندوق موازنة مستقلة تُعد وفقاً للأسس المحاسبية السليمة ، يجيزها مجلس الأمناء ويرفعها للوزير المختص لعرضها على الجهات المختصة قانوناً، قبل نهاية كل سنة مالية بوقت كاف، مبيناً فيها التقديرات السنوية للإيرادات والمصروفات للسنة المالية القادمة وذلك للموافقة عليها.

إستخدام موارد الصندوق

٦٤ - تستخدم الموارد المالية للصندوق لتحقيق أغراضه الواردة في المادة ٥٣ واختصاصاته الواردة في المادة ٥٤، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ، تستخدم تلك الموارد فيما يأتي :-

- (أ) تمويل مشروعات الخدمة الشاملة للإتصالات والبريد،
- (ب) تسيير أعمال الصندوق،
- (ج) مكافآت رئيس مجلس الأمناء وأعضائه، وأعضاء اللجان.

حفظ الحسابات والدفاتر والسجلات
وإيداع الأموال للصندوق

٦٥ - (١) يقوم الصندوق بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لأعماله وفقاً للأسس المحاسبية السليمة ويحفظ الدفاتر والسجلات المالية المتعلقة بذلك ولا يجوز إتلافها إلا وفقاً لأحكام القانون.

(٢) يودع الصندوق أمواله في بنك السودان أو في المصارف التي يحددها مجلس الأمناء بموافقة الوزير، في حسابات جارية أو حسابات ودائع، على أن يتم التعامل في تلك الحسابات والسحب منها وفقاً للكيفية التي يحددها مجلس الأمناء.

مراجعة الصندوق

٦٦ - يقوم ديوان المراجعة القومي أو من يفوضه بمراجعة حسابات الصندوق بعد نهاية كل سنة مالية.

بيان الحساب الختامي للصندوق وتقرير ديوان المراجعة القومي

٦٧ - يرفع مجلس الأمناء للوزير المختص سنوياً، في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية، البيانات والتقارير الآتية:

- (أ) بيان الحساب الختامي للصندوق وحساب الأرباح والخسائر،
- (ب) تقرير ديوان المراجعة القومي،
- (ج) تقرير يوضح سير العمل في الصندوق أثناء السنة المالية المنتهية.

تصفية الصندوق

٦٨ - لا تجوز تصفية الصندوق إلا بموجب قانون .

إعفاء أموال الصندوق

٦٩- يعفى الصندوق وأمواله من جميع أنواع الضرائب والرسوم بموافقة الوزير.

الفصل الثاني عشر

أحكام عامة

الترقيم وأسماء النطاقات

والعناوين البريدية

- ٧٠- (١) يعد الجهاز خطة وطنية للترقيم ولأسماء النطاقات يلتزم فيها بموجهات الإتحاد الدولي للاتصالات ويجوز له تعديل هذه الخطة من وقت لآخر متى ما دعت الضرورة إلى ذلك.
- (٢) يخصص الجهاز حيز الترقيم وأسماء النطاقات لكافة خدمات الاتصالات بعدالة وكفاية لتغطية السعات الحالية والمستقبلية وفقاً للخطط المعتمدة .
- (٣) لا يجوز لأي مرخص له نقل حيز الترقيم أو أسماء النطاقات المخصصة، دون موافقة الجهاز.
- (٤) يعد الجهاز نظام وطني للعناوين البريدية وينفذه مع الإلتزام بموجهات الإتحاد البريدي العالمي ، ويجوز له تعديله من وقت لآخر متى ما دعت الضرورة إلى ذلك.
- (٥) يتيح الجهاز العناوين البريدية لجميع المرخص لهم بتقديم الخدمات البريدية، والأجهزة الحكومية والخاصة وذلك، وفقاً للضوابط التي يصدرها.
- (٦) يلتزم المرخص لهم والجهات المستفيدة من العناوين البريدية، بالمعايير والضوابط وأسس الإستخدام التي يحددها الجهاز بموجب اللوائح.
- (٧) يتولى الجهاز إدارة ومراقبة إستخدام العناوين البريدية علي نطاق القطر، ويتخذ الإجراءات الفورية لوقف الإستخدامات المخالفة لأحكام القانون أو غير المرخص بها.

المعايير والمواصفات القياسية

٧١ - يقوم الجهاز بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بالآتي :-

(أ) وضع وإعتماد المعايير والمواصفات القياسية :-

(أولاً) لجميع الأجهزة والمعدات والمواد والنظم والتقانات الحديثة والتطبيقات المتعلقة بالإتصالات لضمان عدم إضرار شبكات أو خدمات الإتصالات بالصحة أو السلامة العامة أو البيئة،

(ثانياً) لتقييم وقياس ومراقبة ومتابعة أداء الخدمات البريدية الشاملة والخدمات

البريدية الأخرى والأنظمة والمعدات المستخدمة،

(ب) نشر المعايير والمواصفات القياسية الواردة في البند (أ) وتوفيرها لمن يرغب

في الإطلاع عليها،

(ج) إختبار جميع الأجهزة والمعدات والمواد والنظم والتقانات الحديثة والتطبيقات

المتعلقة بالإتصالات والبريد للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المجازة وفقاً

لما تحدده القوانين واللوائح.

الموافقة النوعية

٧٢ - (١) يجب عند إستيراد أجهزة أو معدات أو مواد الإتصالات، أو تجميعها

أو تصنيعها أو تسويقها، أن تكون وفقاً للأنواع التي يجيز الجهاز الموافقة النوعية

الخاصة بها.

(٢) مع عدم الإخلال بأحكام البند (١) يجوز للجهاز إلغاء الموافقة النوعية المجازة متى

كان ذلك ضرورياً.

(٣) يجوز للمرخص لهم الراغبين في إستيراد أجهزة أو معدات أو مواد الإتصالات أو تجميعها أو تصنيعها أو تسويقها ، والتي لم تُعلن المواصفات القياسية والموافقة النوعية الخاصة بها، التقدم للجهاز بطلب مؤيد بالمستندات اللازمة للحصول على الموافقة النوعية المسبقة في هذا الشأن.

الحماية والتأمين

٧٣- (١) يتولى الجهاز والمرخص لهم ، حماية شبكات الإتصالات والشبكات البريدية من الإختراق والإستخدامات المنافية للأخلاق والآداب العامة والمخالفة للقوانين السارية.

(٢) يتخذ الجهاز والمرخص لهم جميع الإجراءات التقنية والإدارية التي تمنع وصول أي مواد تشكل إنتهاكاً لسلامة الأطفال وفاقد التمييز أو الإساءة إليهم بأي صورة من الصور.

(٣) يلتزم المرخص له بتوفير الحماية و السلامة و التأمين الفني لتجهيزات ومعدات وأجهزة شبكات الإتصالات الخاصة به لضمان كفاءتها.

(٤) لأغراض البندين (١) و (٢) ينشئ الجهاز التجهيزات اللازمة بالتنسيق مع المرخص لهم.

السرية والتنصت

٧٤ - لا يجوز لأي شخص : -

(أ) إفشاء أو نشر أو توزيع محتويات أو بيانات أيّ بعيثة بريدية أو التصرف فيها

بإستثناء الحالات التي تنص عليها القوانين السارية،

(ب) النفاذ إلى الإتصالات أو التنصت عليها أو مراقبتها، إلا بقرار من وكيل

اننيابة أو القاضي المختص .

تأمين وسلامة البعثات البريدية وحمايتها

٧٥- يلتزم المرخص له بالآتي:

- (أ) توفير السلامة والتأمين للبعثات البريدية.
- (ب) الحماية اللازمة للتجهيزات والمعدات وأجهزة شبكات البريد الخاصة به لضمان كفاءتها.

سرية البعثات البريدية

٧٦- (١) لا يجوز لأي مرخص له أن يفتح أي بعثة بريدية أو يتسبب في فتحها أو يسمح بذلك أو يقوم عمداً بحجزها أو تأخيرها إلا بأمر مكتوب من الجهات المخول لها ذلك قانوناً،

(٢) لا يجوز لأي مرخص له ان يعبت بمحتويات أي بعثة بريدية أو يتسبب في ضياع كل أو أي جزء من محتوياتها.

(٣) على الرغم من أحكام البندين (١) و(٢) وحسب ما يقتضي الحال يحظر على أي مرخص له العمل على إرسال أو توزيع أي بعثات بريدية تبين له أنها تحتوى على مواد:

- (أ) ممنوع حيازتها أو تداولها بموجب القوانين أو اللوائح أو الإتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق عليها السودان ، أو تحفظ عليها في اتفاقية البريد العالمية،
- (ب) مشعة أو خطيرة أو قابلة للانفجار أو الاشتعال،
- (ج) تمس الأديان أو تخل بالآداب أو تكون منافية للأخلاق،
- (د) من شأنها الإضرار بالبعثات البريدية أو إتلافها أو تلويثها أو الإضرار بآليات العمل لديه .

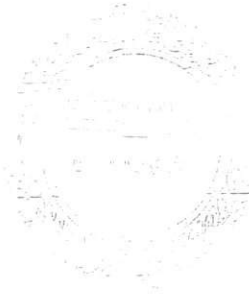
- (٤) على الرغم من أحكام البنود (١) و(٢) و(٣)، يجوز حجز أو فحص كل أو بعض البعائث البريدية للمصلحة العامة وفقاً لما تحدده اللوائح.
- (٥) توضح اللوائح كيفية التعامل مع أي بعثة مهملة أو صنفت وفقاً لما ورد في البند (٣).
- (٦) لا يكون المرخص له مسؤولاً في حالة ضياع الطرود أو تلفها كلياً أو جزئياً والتي يثبت المرخص له أنها حجزت بواسطة سلطات الجمارك أو بسبب إعطاء المستخدم إقراراً غير حقيقي عن محتويات الطرد، أو لم يتم بطلب الاستعلام في المدة المحددة باللوائح.

إيقاف أجهزة الاسلكي والمحطات اللاسلكية ومحطات البث

- ٧٧ - يجوز للجهاز إيقاف أي جهاز لاسلكي أو محطة لاسلكية أو محطة بث، بالتنسيق مع الجهات المختصة بصفة مؤقتة أو دائمة، إذا اتضح أنها تعمل بطريقة مخالفة لأحكام هذا القانون واللوائح التي تصدر بموجبه.

شهادة تشغيل أجهزة ومحطات الاسلكي

- ٧٨ - فيما عدا ما تسمح به اللوائح لا يجوز أن يُعهد لأي شخص بتشغيل جهاز لاسلكي أو محطة لاسلكية داخل السودان أو على سفينة أو طائرة مسجلة في السودان ما لم يكن حائزاً على شهادة تمنح وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه .



تشكيل لجنة رخص الإتصالات اللاسلكية واختصاصاتها

٧٩- يشكل المجلس لجنة للتوصية بمنح رخص الإتصالات اللاسلكية يمثل فيها الجهاز والاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وسلاح الإشارة ووزارة الداخلية وتنظم اللوائح كيفية تنظيم عمل اللجنة واجتماعاتها.

الطابع البريدية

- ٨٠ - (١) يعتبر الطابع البريدي مظهراً من مظاهر سيادة السودان ويحمل إسمه ويصدر في شكل إصدارات عادية أو تذكارية.
- (٢) يختص الجهاز دون غيره بالموافقة على تصميم وإعتماد إصدار أى طابع بریدی.
- (٣) تحدد اللوائح الإجراءات والأسس والمعايير الواجب إتباعها عند تصميم أو إصدار أى طابع بریدی.

الإتفاقيات

- ٨١ - (١) يجب على المرخص له أن يودع لدى الجهاز أية إتفاقية تتعلق بالإتصالات أو البريد يبرمها مع أي طرف آخر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع عليها،
- (٢) لا يجوز لأجهزة الدولة ، توقيع أي إتفاقية تتعلق بالإتصالات أو البريد إلا بعد موافقة الجهاز.

فض النزاعات

- ٨٢ - (١) يجب أن تنص إتفاقيات الترخيص المبرمة بين الجهاز والمرخص لهم على كيفية فض النزاعات التي تنشأ بين الجهاز وأى من المرخص لهم.

(٢) يجوز للجهاز التدخل لفض النزاعات بين المرخص لهم فيما بينهم أو بين المرخص له وأي شخص وفقاً لما تحدده اللوائح.

أيلولة الحقوق والممتلكات والديون والالتزامات

٨٣ - (١) تؤول للجهاز جميع حقوق وممتلكات وديون والتزامات الهيئة العامة للاتصالات.

(٢) يتم تقدير الحقوق والممتلكات والديون والالتزامات التي تؤول للجهاز بموجب أحكام البند (١)، وتدرج في دفاتره مبالغ مساوية للقيمة الصافية لذلك.

استمرار العاملين

٨٤ - يستمر العاملون الذين كانوا في خدمة الهيئة العامة للاتصالات عند نفاذ هذا القانون في خدمة الجهاز ويتم إستيعابهم في هيكله على أن لا يتضرر أي عامل نتيجة هذا الاستيعاب.

الإفصاح عن المصلحة للعاملين

٨٥ - يجب على أي من العاملين ، إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي موضوع معروض على الجهاز أو الصندوق للنظر فيه، أن يفصح عن طبيعة تلك المصلحة، ولا يجوز له حضور أي مداولة أو المشاركة في إتخاذ أي قرار يصدره الجهاز أو الصندوق بشأن ذلك الموضوع .

المخالفات والجزاءات

٨٦ - (١) يقوم الجهاز في حالة مخالفة المرخص له لأحكام هذا القانون أو اللوائح والأوامر الصادرة بموجبه ، بإنذاره للقيام بتصحيح المخالفة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الإنذار.



(٢) مع مراعاة المادة ٢٦ (١) (د) إذا تسببت المخالفة المنصوص عليها في البند (١) ، في أي ضرر لأي شخص يلتزم المرخص له بإزالة ذلك الضرر .

(٣) يجوز للمجلس عند فشل المرخص له في تصحيح المخالفة خلال المدة المشار إليها في البند (١) ، توقيع أي من الجزاءات الآتية:

(أ) تعليق الترخيص كلياً أو جزئياً،

(ب) خفض مدة الترخيص،

(ج) إلغاء الترخيص،

(د) دفع جزاء مالي وفق ما تحدده اللوائح

الجرائم والعقوبات

٨٧- (١) يعد مرتكباً جريمة كل من يقوم بالآتي:-

(أ) ينشر أو يقوم بإشاعة أو إرسال أي معلومات تمس أمن الدولة عبر وسائل الإتصالات أو البريد ،

(ب) يخرّب او يحرض على تخريب منشآت الإتصالات أو البريد أو إلحاق الضرر بها،

(ج) يخرّب، او يحرض على تخريب أي تجهيزات إتصالات أو بريد مخصصة للخدمة العامة،

(د) يستخدم او يساعد في استخدام أي وسائل غير مشروعة لإجراء إتصالات،

(هـ) يقدم خدمات إتصالات مخالفة للمعتقدات أو الآداب العامة أو المساعدة في تقديمها،

(و) يخالف أحكام المادة ٤٤ (٧)، أو ٧٤، أو ٧٦ (١)، (٢)،

(ز) يوجه رسالة تهديد أو إهانة أو رسائل منافية للآداب أو ينقل خبر

مختلق بقصد إثارة الفرع والفوضى، وذلك مع عدم المساس بأي قانون آخر،

(ح) يعترض أي موجات لاسلكية مخصصة للغير أو يشوش عليها أو قَطعها عن قصد،

(ط) ينشر أو يقوم بإشاعة بيانات الموجات التي تم رصدها وفقاً لأحكام المادة ٤٥

(ي) يدخل أجهزة أو معدات إتصالات بما يخالف أحكام هذا القانون،

(ك) يحتفظ بمحطة لاسلكية أو يشغلها بما يخالف أحكام هذا القانون،

(ل) يزور طوابع بريدية أو يبيع طوابع بريدية مزورة أو يقوم بتداولها، أو يعيد استعمال الطوابع البريدية،

(م) يقوم بأي عمل يتطلب الترخيص وفقاً لأحكام هذا القانون ، دون الحصول على الترخيص اللازم.

(٢) دون المساس بتطبيق أي عقوبة أشد في أي قانون آخر، يعاقب كل من يرتكب

أياً من الجرائم الواردة في البند (١) ، بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات أو

بالغرامة أو بالعقوبتين معاً ، ويجوز للمحكمة المختصة عند الإدانة ، أن تأمر

بمصادرة المواد والأجهزة والمعدات موضوع الجريمة لصالح الجهاز، أو اتخاذ

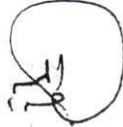
أي إجراء بشأن الجهات المخالفة المرخص لها.

سلطة إصدار اللوائح والأوامر والقواعد

- ٨٨- (١) يجوز للمجلس بموافقة الوزير المختص أن يصدر اللوائح والأوامر والقواعد اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، وتودع بالمجلس الوطني.
- (٢) تخضع اللوائح المالية لموافقة الوزير وتودع بالمجلس الوطني.
- (٣) يجوز للوزير بناء على توصية الوزير المختص وموافقة المجلس الوطني تعديل أي فئات رسوم في الجدول المرفق أو فرض رسوم جديدة على أي خدمات مستحدثة .

شهادة

بهذا أشهد بأن المجلس الوطني قد أجاز " قانون الإتصالات والبريد ٢٠١٨ " في جلسته رقم (٣٢) من دورة الإنعقاد السادس بتاريخ ٣ ربيع ثاني ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ م، كما قررت اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين في إجتماعها رقم (٢١) بتاريخ ٢٩ ربيع ثاني ١٤٣٩ هـ الموافق ١٦ يناير ٢٠١٨، أن هذا القانون لا يؤثر على مصالح الولايات .



إبراهيم أحمد عمر
رئيس المجلس الوطني
رئيس اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين

أوافق :
الخبير :

عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية

التاريخ: ١٥ / ٥ / ١٤٣٩ هـ

الموافق: ١٠ / ٣ / ٢٠١٨ م

الجدول

الجدول المرفق بقانون الاتصالات والبريد (أنظر المادة ٤١)

رسوم خدمات الترخيص وتحديد الترخيص السنوية لشبكات الاتصالات العامة:

الرسوم	الخدمات	م
	خدمات الهاتف الثابت، السيارة الخارج العالمية، الشبكات القوية وخدمات الشبكات للريضة والخدمات الإضافية التتوية أو أي خدمات عامة أخرى:	
تحدد قيمة الرخصة إما عن طريق العطاءات، المزادات أو العرض الأفضل	أ مقدم الرخصة	1
50,000 جنيه سوداني كحد أدنى	ب رسوم دراسة	
1.3% من جملة الإيرادات السنوية المراجعة	ج رسوم تجديد الترخيص السنوية	
0.5% من قيمة مقدم الرخصة	د الرسوم إذا تطلبت فترة الإعداد للتشغيل التجاري أكثر من عام	
2% من جملة الإيرادات السنوية المراجعة	هـ رسوم صندوق النفاذ الشامل	
	المشغل العام للشبكات الافتراضية	
10,000,000 دولار	أ مقدم الرخصة	2
50,000 جنيه سوداني	ب رسوم دراسة	
2.5% من جملة الإيرادات السنوية المراجعة	ج رسوم تجديد الترخيص السنوية	
	إنتاج والتصنيع	
30,000 جنيه سوداني	أ رسوم الدراسة	3
0.25% من إجمالي الأرباح المستترة الواردة بالدراسة	ب رسوم الترخيص	
0.2% من جملة الإيرادات	ج رسوم تجديد الترخيص	

رسوم الترخيص بخدمات الدعم الفني المتمثلة في ته رد مدخلات صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، التشغيل والصيانة:

الرسوم	الخدمات	م
	رخصة اتفاقيات إدارة الخدمات المقدمة بواسطة مشغل واحد (MSSA - فئة A) (MANAGEMENT SERVICES SYSTEM AGREEMENT)	
30,000 جنيه سوداني	أ رسوم دراسة	4
1,000,000 جنيه سوداني للتعاقد مع المشغل الواحد	ب رسوم ترخيص	
750,000 جنيه سوداني لكل مشغل	ج رسوم تجديد ترخيص	

الترخيص بخدمات الدعم الفني المتمثلة في التصنيع للبنى الأساسية اللازمة لتشغيل شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات (فئة مصنعين - B)		
5	أ رسوم دراسة	20,000 جنيه سوداني
	ب رسوم ترخيص	500,000 جنيه سوداني
	ج رسوم تجديد	400,000 جنيه سوداني
رسوم الترخيص بخدمات الدعم الفني والمتمثلة في توريد المعدات الامانة اللازمة لتشغيل شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات والتركيب والصيانة للبنية الأساسية المساعدة لبقاء شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات مثل أعمال الإنشاءات، والأعمال الحديدية (الفئة C)		
6	أ رسوم دراسة	15,000 جنيه سوداني
	ب رسوم ترخيص	200,000 جنيه سوداني
	ج رسوم تجديد	50,000 جنيه سوداني
خدمات عبر خطوط الكهرباء أو التلفزة والتأمين والتعليم لغير أغراض المحطات الهاتفية		
7	أ رسوم الدراسة	20,000 جنيه سوداني
	ب رسوم الترخيص	1.5% من إجمالي الأموال المستثمرة الواردة بالدراسة
	ج رسوم التجديد للترخيص	3% من إجمالي الإيرادات المراجعة
الخدمات العامة المضافة		
8	أ رسوم الدراسة	5,000 جنيه سوداني
	ب مقدم الرخصة	30,000 جنيه سوداني
	ج رسوم تجديد الترخيص	15,000 جنيه سوداني
9	رسوم إزالة الكوابل الضوئية البحرية	500,000 جنيه سوداني
10	رسوم نقاط إزالة كوابل الألياف الضوئية Landing Points السنوية أو العبور	1. حتى 10 قيقا يدفع 36,000 جنيه سوداني عن كل واحد قيقا. 2. أكثر من 10 قيقا، وأقل من 25 قيقا يدفع 30,000 جنيه سوداني عن كل واحد قيقا. 3. من 25 قيقا، وأقل من 50 قيقا يدفع 15,000 جنيه سوداني عن كل واحد قيقا. 4. من 50 قيقا وأكثر 6,000 جنيه سوداني عن كل واحد قيقا.
11	رسوم حق الدولة في التغطية Landing Rights	نسبة 1% من قيمة الإيجارات
12	رسوم ترخيص إزالة خدمات الـ GMPCS السنوية (GLOBAL MOBILE PERSONAL COMMUNICATION SYSTEM)	2,000,000 جنيه سوداني
13	رسوم كروت شحن GMPCS	3% من قيمة كرت الشحن للمرخص له 10% من قيمة كرت الشحن لغير المرخص له
14	رسوم تجديد ترخيص تقديم خدمات GMPCS	500,000 جنيه سوداني
15	رسوم ترخيص تقديم خدمات عبر الأقمار الصناعية	1,000,000 جنيه سوداني
16	رسوم تجديد ترخيص تقديم خدمات عبر الأقمار الصناعية	500,000 جنيه سوداني
17	رسوم أجهزة GMPCS عبر مشغل خدمة خارجي	7,000 جنيه سوداني لكل جيناز
18	رسوم أجهزة GMPCS عبر مشغل خدمة داخلي	700 جنيه سوداني لكل جيناز

ج. جهات خدمية (مؤسسات حكومية، جهات تقدم خدمات مجانية... إلخ)

البيانات التي يتم التخصيص لها	طول الرقم	عدد الأرقام المخصصة	الرسوم (حسب عرض الجهة في تحمل تكلفة الزبون)
جهات خدمية، مؤسسات حكومية، جهات تقدم خدمات مجانية... إلخ	4 Digits	تخصص حسب الطلب بعد دفع الرسوم	مجانية للزبون (لا يتحمل الكلفة يدفع الزبون كلفة الخدمة اتصال أو رسالة")
			يتم التخصيص بواقع 500 جنيه سوداني عن كل مدى ترقيمي عند بداية التخصيص وتجدد بنصف القيمة سنوياً.
جهات خدمية، مؤسسات حكومية، جهات تقدم خدمات مجانية... إلخ	5 Digits	تخصص حسب الطلب بعد دفع الرسوم	يتم التخصيص بواقع 300 جنيه سوداني عن كل مدى ترقيمي عند بداية التخصيص وتجدد بنصف القيمة سنوياً.
			يتم التخصيص بواقع 500 جنيه سوداني عن كل مدى ترقيمي عند بداية التخصيص وتجدد بنصف القيمة سنوياً.

(Handwritten signature)

التتبع الآلي لشبكة خاصة		19	
أ	رسوم دراسة		10,000 جنيه سوداني
ب	رسوم ترخيص		200,000 جنيه سوداني
ج	رسوم تجديد ترخيص	100,000 جنيه سوداني	
التتبع الآلي لشبكة خاصة		20	
أ	رسوم دراسة		3,000 جنيه سوداني
ب	رسوم ترخيص		50,000 جنيه سوداني
ج	رسوم تجديد الترخيص	25,000 جنيه سوداني	
رسوم نقل ملكية أسهم أو إضافة أسهم جديدة لرأس المال عن طريق رفع رأس المال بإضافة شركاء جدد أو عن طريق الاكتتاب العام.		21	
60.5% من قيمة الأسهم الموقوفة للبيع أو المكتسبة أو المضافة إذا بلغت هذه الأسهم 10% أو أكثر من جملة الأسهم.			

أ: رسوم الترددات:

الرسوم الإدارية بواقع 650,000 جنيه سوداني لكل خدمة أو نقابة الترددات:		رسوم التراخيص السنوية لترددات خدمة شبكات الهاتف للسيارة والهاتف الثابت والشبكات اللاسلكية.... الخ.	22
أ	66,000 جنيه سوداني لكل 200 كيلومتر نسق مزدوج (Duplex) في النطاقات 800/900 ميغاهيرتز في الخمسة ميغاهيرتز الأولى.		
ب	120,000 جنيه سوداني لكل 200 كيلومتر نسق مزدوج (Duplex) في النطاقات 800/900 ميغاهيرتز في الخمسة ميغاهيرتز الثانية.		
ج	160,000 جنيه سوداني لكل 200 كيلومتر نسق مزدوج (Duplex) في النطاقات 800/900 ميغاهيرتز لأكثر من 10 ميغاهيرتز.		
د	30,000 جنيه سوداني لكل 200 كيلومتر نسق مزدوج (Duplex) في النطاقات حدا أعلى.		
هـ	15,000 جنيه سوداني لكل 200 كيلومتر نسق فردي (Simplex).		

23		أ	ب
رسوم الدراسة		رسوم التراخيص السنوية	رسوم التراخيص السنوية
30,000 جنيه سوداني			
10% من الإيرادات السنوية المراجعة			
1,200 جنيه سوداني لكل قناة بعرض 3.5 ميغاهيرتز في المسار الواحد للنطاقات من 1 إلى 10 تيقاهيرتز.	أ	رسوم التراخيص السنوية لترددات المايكروويف والشبكات القرية اللاسلكية	24
900 جنيه سوداني لكل قناة بعرض 3.5 ميغاهيرتز في المسار الواحد للنطاقات أكبر من 10 تيقاهيرتز.	ب		
10,000 جنيه سوداني لكل وصلة (نقطة لنقطة) Wi-Max/Wi-Fi وبنظام المشاركة	ج		
2,200,000 جنيه سوداني سنوياً للـ HUB و 60,000 جنيه سوداني سنوياً لكل محطة فرعية		VSAT للشبكات الخاصة والمستخدم للربط داخل السودان فقط وليس عبر المرخص لهم.	25
6,000 جنيه سوداني لكل محطة.		VSAT للشبكات الخاصة عبر المرخص لهم.	26
600,000 جنيه سوداني		محطة عبر الأقمار الصناعية للمرخص لهم بشبكة اتصالات عامة والمستخدم كشبكة قرية (HUB) لإدارة الشبكة.	27
2,200,000 جنيه سوداني سنوياً لكل مخرج		محطة عبر الأقمار الصناعية للمرخص لهم بشبكة اتصالات عامة والمستخدم كشبكة قرية (GATEWAY)	28
6,000 جنيه سوداني لكل محطة		محطة عبر الأقمار الصناعية طرفية للمرخص لهم بشبكة اتصالات عامة والمستخدم كشبكة قرية	29
12,000 جنيه سوداني		رسوم ترخيص المهتفة على متن الطائرة	30
3,000 جنيه سوداني		رخصة الطائرة أو اليخوة الواحدة	31
50,000 جنيه سوداني لأول محطة و 5000 جنيه سوداني لكل محطة إضافية		رسوم ترددات الإذاعات على الموجة FM	32
16,000 جنيه سوداني و 5000 لكل محطة إضافية		رسوم ترددات الإذاعات على الموجة FM غير التجارية	33
12,000 جنيه سوداني		رسوم ترخيص وتجديد الاستيراد والتسويق في الأجهزة المطرفية للمشغلين	34
5,000 جنيه سوداني		رسوم ترخيص وتجديد الاستيراد والتسويق في الأجهزة المطرفية لغير المشغلين	35
500 جنيه سوداني		رسوم فحص واعتماد شهادة منشأ للرسالة الواحدة	36
1000 جنيه سوداني		رسوم فحص واختبار وإصدار شهادة موافقة نوعية	37
125 جنيه سوداني		رسوم فحص و افراج رسالة واردة عبر منفذ واحد	38
22,000 جنيه سوداني		رسوم ترخيص وتجديد الاستيراد للأجهزة اللاسلكية	39
250 جنيه سوداني		رسوم تقديم طلب رخصة ترددات وأجهزة لاسلكية	40
150 جنيه سوداني		رسوم إصدار ترخيص بدل تلف	41
150 جنيه سوداني		رسوم تعديل رخصة لاسلكية	42
5,000 جنيه سوداني		رسوم أجهزة فيسات للمها تقة الصوتية في المناطق الريفية	43
300 جنيه سوداني للجهاز الواحد		رسوم الأجهزة المتحركة عبر الأقمار الصناعية لأغراض المتاجرة	44
20,000 جنيه سوداني		رسوم ترخيص شبكة واي فاي عامة	45
10,000 جنيه سوداني		رسوم تجديد ترخيص شبكة واي فاي خاصة	46

إيضاً : رسوم أمتلاك / استخدام المعدات الخاصة بالاجهزة اللاسلكية والشبكات الخاصة:

(أ) أجهزة الهواة:

الرسوم	الاجهزة	م
50 جنيه سوداني	جهاز هواة محمول VHF/UHF 5-1 واط	47
200 جنيه سوداني	جهاز أو محطة هواة HF/VHF	48
200 جنيه سوداني	معيد بث قناة واحدة للهواة VHF/UHF	49
100 جنيه سوداني	الترددات لاستخدام التجارب الفنية و الاختبارات والبحث العلمي عن كل جهاز أو نطاق تدريب	50

(ب) الاجهزة بعيدة وقصيرة المدى:

الرسوم	الاجهزة	م
600 جنيه سوداني	جهاز يستخدم الترددات العالية HF بقدرة أكثر من 100 واط	51
450 جنيه سوداني	جهاز يستخدم الترددات العالية HF بقدرة 100 واط	52
600 جنيه سوداني	أي قناة إضافية للترددات العالية HF	53
60 جنيه سوداني عن كل شحير	جهاز HF يعمل لفترة مؤقتة	54
600 جنيه سوداني	جهاز يستخدم الترددات العالية جداً VHF/UHF بقدرة أكثر من 25 واط	55
350 جنيه سوداني	جهاز يستخدم الترددات العالية جداً VHF/UHF بقدرة لا تزيد عن 25 W	56
1,200 جنيه سوداني	جهاز معيد بث قناة واحدة	57
250 جنيه سوداني لكل قناة إضافية	جهاز معيد بث متعدد القنوات	58
600 جنيه سوداني	قناة إضافية للترددات العالية جداً VHF/UHF	59
6,000 جنيه سوداني	رسوم الرليز بين جهاز الإرسال والامتداد STL	60

(ج) رسوم تراخيص النطاقات:

الرسوم	النطاق	م
50,000 جنيه سوداني	المناطق ذات الكثافة العالية	61
25,000 جنيه سوداني	المناطق ذات الكثافة المتوسطة	
10,000 جنيه سوداني	المناطق ذات الكثافة المنخفضة	
500 جنيه سوداني	لكل 25 KHZ في النطاق الترددي أقل من 500 MHZ	62
300 جنيه سوداني	لكل 25 KHZ في النطاق الترددي أكثر من 500 MHZ وأقل من 1 GHZ	63
200 جنيه سوداني	لكل 25 KHZ في النطاق الترددي 1 إلى 2 GHZ	64
160 جنيه سوداني	لكل 25 KHZ في النطاق الترددي 2 إلى 5 GHZ	65
140 جنيه سوداني	لكل 25 KHZ في النطاق الترددي من 5 GHZ فأكثر	66
تتم المحاسبة حسب تعرفه النطاقات	أي جهاز يستخدم قناة يعرض أكثر من 25 KHZ	67

سادساً : رسوم أرقام الأجهزة المتكاملة:

الرسوم	الجهاز	م
15 جنيه سوداني عن كل جهاز	جهاز الهاتف لاسلكي أقل من 500 متر	68
50 جنيه سوداني عن كل جهاز	جهاز هاتف لاسلكي أكثر من 500 متر وأقل من 5 كلم	69
100 جنيه سوداني عن كل جهاز	جهاز هاتف لاسلكي أكثر من 5 كلم وأقل من 30 كلم	70
200 جنيه سوداني عن كل جهاز	جهاز هاتف لاسلكي أكثر من 30 كلم وأقل من 100 كلم	71
5 جنيه سوداني عن كل جهاز	أجهزة الهواتف المستوردة بواسطة المشغلين	72
15 جنيه سوداني	جهاز هاتف سيار	73
30 جنيه سوداني	جهاز فاكس	74
بدون رسوم	مقسم أقل من 40 خط	75
200 جنيه سوداني	مقسم 41 - 80 خط	76
2,500 جنيه سوداني	مقسم 81 - 150 خط	77
3,000 جنيه سوداني	مقسم 151 - 200 خط	78
3,500 جنيه سوداني	مقسم 201 - 250 خط	79
4,000 جنيه سوداني	مقسم 251 - 300 خط	80
6,000 جنيه سوداني	أي مقسم يزيد عن 300 خط	81
1,500 جنيه سوداني	مقسم يعمل على بروتوكول الانترنت فقط	82
تطبق رسوم المقاسم الواردة بهذه اللائحة	المقاسم ذات الخصائص المشتركة	83
15 جنيه سوداني	المبيلات (switched)	84
15 جنيه سوداني	الموجه (ROUTER)	85
10 جنيه سوداني	المودم Modem	86
10 جنيه سوداني	تحديد المواقع (GPS)	87
30 جنيه سوداني	نقطة للتفاز الداخلية (Wi Fi access point-indoor)	88
25 جنيه سوداني	أجهزة قصيرة المدى (short rang devices)	89
125 جنيه سوداني	رسوم فحص و أرقام رسالة واردة غير منقذ واحد	90

سادساً : رسوم الخدمات البريدية:

الرسوم	الخدمة	م
المشغل العمومي للبريد		
تحدد قيمة الرخصة إما عن طريق العطاءات، المزادات أو العرض الأفضل	مقدم رخصة مشغل عمومي	أ
30,000 جنيه سوداني	رسوم دراسة رخصة مشغل عمومي	ب
300,000 جنيه سوداني	تجديد الترخيص السنوي لمشغل البريد العمومي	ج
خدمة البريد السريع المحلي والعالمى		
15,000 جنيه سوداني	رسوم دراسة	أ
200,000 جنيه سوداني	رسوم الترخيص	ب
175,000 جنيه سوداني	رسوم التجديد السنوي	ج

خدمة البريد السريع المحلي			
أ	رسوم دراسة	10,000 جنيه سوداني	93
ب	رسوم الترخيص	50,000 جنيه سوداني	
ج	رسوم التجديد السنوي	40,000 جنيه سوداني	
خدمة الدعم الفني للشركات العامة في مجال البريد			
أ	رسوم دراسة	10,000 جنيه سوداني	94
ب	رسوم الترخيص	50,000 جنيه سوداني	
ج	رسوم التجديد السنوي	40,000 جنيه سوداني	
أ	رسوم الترخيص البسيط	500 جنيه سوداني	95
ب	رسوم التجديد السنوي للترخيص البسيط	500 جنيه سوداني	

سابعاً : الرسوم السنوية للتقديم:

تخصيص الترخيص المشغلتين:		96
نوع الترخيص	العدد الأرقام المخصصة	الرسوم
(أ) حيز ترقيمي لمشغل هاتف سيار عامل	مليون رقم عند استغلال 80% من الأرقام المخصصة سابقاً	<ul style="list-style-type: none"> 100,000 جنيه سوداني رسوم أولية عند طلب حجز حيز جديد 10,000 جنيه سوداني لكل مليون رقم جديد يتم تخصيصها داخل الحيز 1 جنيه سوداني رسوم تجديد سنوي مقابل كل رقم تم تخصيصه
(ب) حيز ترقيمي لمشغل هاتف سيار جديد	تخصيص الحيز كامل	<ul style="list-style-type: none"> 100,000 جنيه سوداني رسوم أولية عند طلب الحيز 10,000 جنيه سوداني لكل مليون رقم داخل الحيز 1 جنيه سوداني رسوم تجديد سنوي مقابل كل رقم تم تخصيصه
(ج) حيز ترقيمي لمشغل هاتف ثابت عامل	عشرة ألف رقم عند استغلال 80% من الأرقام المخصصة سابقاً	<ul style="list-style-type: none"> 1,000 جنيه سوداني رسوم أولية عند طلب حجز حيز جديد 500 جنيه سوداني لكل عشرة ألف رقم جديد يتم تخصيصها داخل الحيز 0.005 جنيه سوداني رسوم تجديد سنوي مقابل كل رقم تم تخصيصه

<ul style="list-style-type: none"> ◦ 1,000 جنيه سوداني رسوم أولية عند طلب حجز جديد. ◦ 500 جنيه سوداني لكل عشرة ألف رقم جديد يتم تخصيصها داخل الحيز ◦ 0.005 جنيه سوداني رسوم تجديد سنوي مقابل كل رقم تم تخصيصه 	مليون رقم من حيز ترقيمي	(د) حيز ترقيمي لمشغل ثابت جديد	
25,000 جنيه سوداني سنوياً/ISPC	حسب المخصص	2. ISPC (الرموز الدولية لنقطة الإشارة)	
4,500 جنيه سوداني سنوياً/NSPC	حسب المخصص	3. NSPC (الرموز الوطنية لنقطة الإشارة)	
الأرقام المختصرة:			97
أ. جهات تجارية لديها ترخيص:			
الرسوم	عدد الأرقام المخصصة	طول الرقم	الكميات التي يتم تخصيص لها
50 جنيهاً سودانياً سنوياً عن كل رقم تم تخصيصه تُدفع مع تجديد الترخيص و100 جنيهاً سودانياً سنوياً عن كل رقم إضافي يطلبه المرخص، يتم تجديده بواقع 50 جنيهاً سودانياً سنوياً عن كل رقم، على ألا يتعدى الحد الكلي 20 رقماً.	يتم تخصيص 10 مدي ترقيمي (مجموعة ترقيمية تتكون من مجموعة من الأرقام حسب عدد المشغلين).	4 Digits	1. المرخص لهم بخدمات الرسائل القصيرة والتفاعل الصوتي
75 جنيهاً سودانياً عن كل رقم عند التخصيص و25 جنيهاً سودانياً سنوياً عن كل رقم تُدفع مع تجديد الترخيص، على ألا يتعدى العدد الكلي 25 رقماً.	تخصص حسب الطلب بعد دفع الرسوم	5 Digits	
50 جنيهاً سودانياً عن كل رقم عند التخصيص و20 جنيهاً سودانياً سنوياً عن كل رقم تُدفع مع تجديد الترخيص.	تخصص حسب الطلب بعد دفع الرسوم	6 Digits	

التصريح

و. تخصيص أرقام مميزة لكل الفئات أعلاه: (الأرقام المميزة هي الأرقام المكتوبة لمدى ترقيمي تكون أرقامه متشابهة في كل الخانات أو في عدد منها)

الرسوم	وصف الرقم
الرسوم السنوية لكل مدى ترقيمي مكون من (6) خانات عند التخصيص الأولي بواقع 1000 جنيه سوداني تُجدد سنوياً بنصف القيمة	أ
استرداد الرسوم بمقدار 1000 لكل خانة واحدة تقل عن طول الرقم.	ب
الرسوم السنوية لكل مدى ترقيمي مكون من (6) خانات عند التخصيص الأولي بواقع 750 جنيه سوداني تُجدد سنوياً بنصف القيمة	أ
استرداد الرسوم بمقدار 750 لكل خانة واحدة تقل عن طول الرقم.	ب
الرسوم السنوية لكل مدى ترقيمي مكون من (6) خانات عند التخصيص الأولي بواقع 500 جنيه سوداني تُجدد سنوياً بنصف القيمة	أ
استرداد الرسوم بمقدار 500 لكل خانة واحدة تقل عن طول الرقم.	ب